

مكتبة جامعة الأزهر

٢٠٥
٦٥



مجلس النواب

مذكرات ومناقشات مجلس الأمة الأردني الخامس - الدورة الاستثنائية الأولى

العدد ١٩ : الأحد ١٥ ذي القعدة سنة ١٣٨٠ هـ الموافق ٣٠ نيسان سنة ١٩٦١ م - المجلد ٥

الجلسة الثانية من الدورة الاستثنائية الأولى يوم الأحد في ٢٣ نيسان سنة ١٩٦١
مجلس النواب
١٩٦١ - ١٩٦٢

عز الدين الإسماعيلي

مكتبة جامعة الأردنية
تم التسليل
رقم التصنيف
التاريخ ١٩٨١

صحيفة
١٥
١٥
١٥
٦٥
١٦

١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة (ووفق عليه)

٢ - تلاوة الأوراق الواردة :

- أ - برقية معذرة من نائب اربد السيد عبد القادر العمري
- ب - برقية معذرة من نائب طولكرم السيد حافظ الحمد الله
- ج - كتاب معذرة من نائب معان السيد عطا الله الكباريتي

قبلت معذرتهم

صحيفة

د - كتاب استقالة نائب معان السيد ثروت التلهوني من عضوية اللجنة القانونية (ووفق على استقالته)

١٦

٣ - قرار اللجنة المالية رقم (١) بشأن مشروع قانون الميزانية العامة للسنة المالية ١٩٦٢/١٩٦١

١٨

٢١

٢١

٢٣

٢٤

٣٢

٣٤

٣٥

٣٧

٣٨

٤١

٤٧

٤٩

٤ - مناقشة الموازنة وتصديقها :

١ - كلمة نائب القدس السيد كامل مريقات

٢ - كلمة نائب الخليل الدكتور حافظ عبد النبي

٣ - كلمة نائب نابلس السيد نعيم طوقان

٤ - كلمة نائب نابلس السيد عبد اللطيف العنتاوي

٥ - كلمة نائب اربد معالي السيد قاسم الهنداوي

٦ - كلمة نائب عمان فضيلة الاستاذ عبد الباقي جمو

٧ - كلمة نائب بيت لحم السيد محمد سالم الذويب

٨ - كلمة نائب القدس الدكتور داود الحسيني

٩ - كلمة نائب الكرك معالي السيد صالح المجالي

١٠ - جواب دولة رئيس الوزراء السيد بهجت التلهوني على كلمات النواب المحترمين

٥ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة (لم يمين)

٥ - تقدم الاستاذ جمو نائب معان بمذلة الحكومة حول قرار حكومة فينيا بقطع علاقاتها مع اسرائيل نتيجة مساعي الوفد الاردني وجرى نقاش حول هذا الموضوع خارج جدول الاعمال .

مجلس النواب

محضر الجلسة

اجتمع المجلس علناً وبنصاب قانوني في الساعة العاشرة صباحاً من يوم الاحد الواقع في ١٩٦١/٤/٢٣ برئاسة معالي الدكتور مصطفى خليفة رئيس المجلس وبحضور سكرتير عام مجلس الامة الاستاذ نزار الرافي .

وتغيب باجازة السادة : حمد بن جازي وتقولا قطان .

وتغيب معترراً السادة : صليبا الصنّاع ، جودت المجيسن ، عفيف بطارسة ، عبد القادر الصالح ، عبد الرؤوف الفارس ، عطا الله الكباري ، عبد القادر العمري وحافظ الحمد الله .

وتغيب بدون معذرة : السيد خليل السلواني .

وحضر من الحكومة دولة السيد بهجت التلهوني رئيس الوزراء ، وأصحاب السعادة والمصالي السادة : الشيخ محمد الامين الشقيعي قاضي القضاة ووزير التربية والتعليم ، فلاح المدادحة وزير الداخلية ، موسى ناصر وزير الخارجية ، هاشم الجبوسي وزير المالية ، الدكتور جميل التوتونجي وزير الصحة ، وصفي ميرزا وزير المواصلات والشؤون الاجتماعية والدفاع بالوكالة ، الشيخ محمد علي الجمبري وزير الداخلية ، يعقوب معمر وزير الاشغال العامة ، رفيق الحسيني وزير الاقتصاد وعلي نصوح الطاهر وزير الزراعة والانشاء والتعمير .

افتتاح الجلسة

الرئيس : تفتح هذه الجلسة بسم الله الرحمن الرحيم .

ونبحث الآن في المواضيع المدرجة على جدول أعمال اليوم .

١ - تمهودة محضر الجلسة السابقة

الرئيس : يتلى محضر الجلسة السابقة .

الجميع : تصادق على ما جاء فيه ونعفي السكرتير من تلاوته .

٢ - تمهودة الاوراق الواردة

الرئيس : تتلى الاوراق الواردة .

السكرتير : وردت الاعتذارات الآتية ، الأول من النائب السيد عبد الباقي العمري وهذا نصه :

أ -

معالي رئيس مجلس النواب - عمان
اسباب قاهرة حالت دون حضوري جلسة اليوم ارجو معذرتي .

وتفضلوا بقبول احترامي وتحياتي

المصدر اوبد في ٢٣-٤-١٩٦١

عبد القادر العمري

الرئيس : هل يوافق المجلس على قبول معذرتي ؟

الجميع : موافقون .

ب -

السكرتير : وعده برقية معذرة من النائب السيد حافظ الحمد الله :

معالي رئيس مجلس النواب
لاسباب صحية لم اتمكن من حضور جلسة اليوم ارجو المعذرة

نائب طوككرم

حافظ الحمد الله

الرئيس : هل يوافق المجلس على قبول معذرتي ؟

الجميع : موافقون .

هكذا من الأصل

- ٣ -

السكوتير : والاعتذار التالي من النائب السيد عطا الله الكباريتي :

معالي رئيس مجلس النواب الاكرم تحية وبعد :

بالنظر لعدم وجودي في البلاد اعتذر عن حضور جلسة اليوم .

نائب معان

عطا الله الكباريتي

الرئيس : هل يوافق المجلس على قبول معذرتي ؟

الجميع : موافقون .

- ٥ -

السكوتير : ورد هذا الكتاب من النائب السيد ثروت التلوي هذا نصه :

معالي رئيس مجلس النواب الاكرم بمناسبة انتخابي عضواً في اللجنة المالية ارجو قبول معذرتي من اللجنة القانونية اعتباراً من ١٥-٤-١٩٦١ وذلك تنفيذاً لنص المادة ٣٦ من النظام الداخلي

واقبلوا فائق الاحترام

عضو اللجنة القانونية ثروت التلوي

الرئيس : هل يوافق المجلس على استقائه من اللجنة القانونية ؟

الجميع : موافقون .

الرئيس : قبل تلاوة قرار اللجنة المالية أتلو كتاباً ورد إلي من النائب الشيخ عبد الباقي جمو أرجو من السكوتير تلاوته .

المادة (٣٦) لا يكون عضو المجلس عضواً في أكثر من لجنة دائمين .

معالي رئيس مجلس النواب الاكرم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد :

على اثر زيارة وفدنا الى افريقيا شاع خبر مصدره احد اعضاء الوفد ان جلسة مع وزير عدل غينيا وفي جو عبق بالروح الاسلامية فاضت على اثرها الدموع الثخان قررت غينيا قطع علاقاتها مع اسرائيل عدوة العرب والمسلمين ، ارجو توجيه السؤال التالي الى سماحة رئيس الوفد عن صحة هذه الاشاعة للعمل على ارسال الوفود الى الاقطار الاسلامية التي تتبادل التمثيل مع اسرائيل ان صح الخبر والا اظهار الحقيقة من قبل الحكومة .

واقبلوا الاحترام

١٩٦١-٤-٢٣

نائب عمان

عبد الباقي جمو

الرئيس : ما رأي رئيس الوفد

فاضي القضاة ووزير التربية والتعليم ورئيس الوفد : حوله حسب الاصول ، وان شاء الله لاياتي الجواب الا وانتم ...

الرئيس : اظن بالامكان الاجابة عليه حالا ، المجلس يرغب لان هذا يشير بالخير .

فاضي القضاة ووزير التربية والتعليم ورئيس الوفد : قرأت هذا الخبر في جريدة الأسبوع العربي وهو منسوب الى سماحة الاستاذ الشيخ محمد علي الجميري والاستاذ موجود وفي امكانه ان يتكلم .

وزير العدلية وعضو الوفد : لما ان شرف الاستاذ رئيس الوفد هو ومعالي الاخ احمد بك الطراونة الى السنغال لحضور حفلات الحرية والاستقلال بقيت اننا وبعض الاخوان في غينيا وقد وضع لنا برنامج خاص لزيارة بعض المناطق وبعض الوزراء ولا زلت وزير العدل وكان يرتقي الشيخ عبد الحميد السائح تحدثت له

الرئيس : إذن على الحكومة ارسال شكر الى حكومة غينيا لأن هذا عمل هام ، يهم المجلس كثيراً .

الاستاذ جو نائب معان : انا الحقيقة سررت جداً بهذا الجواب واؤكد اقتراحي الذي ورد في هذا الاستفسار بان تكثر الوفود الى الاقطار الاسلامية التي تتبادل التمثيل السياسي مع اسرائيل حتى تعمل على ان تقطع هذه الدول علاقاتها مع اسرائيل وعلى الحكومة على ما اعتقد ان تبادر الى شكر كل دولة تقطع علاقاتها مع اسرائيل حتى تشجع الدول الأخرى لقطع هذه العلاقات وتنتقد ان الحكومة قصرت في هذه الناحية .

دولة رئيس الوزراء : إلى ان يرد رسمياً ...

الاستاذ جو نائب معان : ... كما ورد على لسان سماحة الاستاذ .

الرئيس : إذن يوجه السؤال الى معالي وزير الخارجية والامر هو اكره واول ما يجب ان يطلع عليه أو يبحث عنه ، لأن هذا امر مهم ولذلك تطلب من وزير الخارجية ان يعلنا ما عنده ، هذا موضوع يخصه بالدرجة الاولى .

وزير الخارجية : لم تبلغ الى الآن أي خبر رسمي حول هذا الموضوع .

دولة رئيس الوزراء : ربما على الطريق .

السيد الهنداوي نائب اوبد : هل يمكن ان يفضل سماحة وزير العدلية ان يعلنا عن اليهود الذين قررت حكومتهم غينيا اخراجهم ، هل هم مواطنون أو ذهبوا بعد استقلال غينيا الى غينيا .

الرئيس : هذا غير مهم .

وزير العدلية : فقال لي وزير العدل ان اليهود يعملون في مناجم الذهب وفي مناجم الماس وفي التجارة وقد اتينا من اسرائيل بملفات لتعليم اللغة العربية ولغير ذلك وان هؤلاء جميعاً سيخرجون من غينيا في مدة لا

عن القضاء في الاردن وتحدث لي عن القضاء في غينيا ، وبعد ذلك تطرق اليبحث الى القضية الفلسطينية ففرحت له ما استطعت ان اشرح له وقد قلت له يا اخ انت كسلم، والله اسرى بنيه من المسجد الحرام الى المسجد الأقصى الذي بارك الله حوله ، اتدري لماذا هذه السراية قال نعم ، قلت اسرى الله اليه بنيه ليكلف جميع المسلمين الذين يؤمنون بمحمد بن عبد الله ان يدافعوا عن هذا المسجد الذي جاء الله اليه بنيه من مكة المكرمة ليصعد به الى السموات السبع حيث فرضت علينا الصلاة والقيام وبقي ما فرض الله علينا في تلك الليلة ، وقلت له هل ترضى غينيا المسلمة ان ترى علم اسرائيل في الموضوع الذي وطأه الرسول حين ان صعد الله به الى السموات السبع فيكي وتكبر جسمه ففسرت الحديث ثم بعد ذلك حين ان ودعنا الى خارج العمارة قال : سنكفيكم الآن شر اسرائيل ، وبعد ذلك بلغنا ان مجلس الوزراء قد اجتمع وانذر اليهود الموجودين في غينيا ان يخرجوا من غينيا في ٢٤ ساعة ، اي نعم كل اليهود ولما طلبوا مهلة ...

الرئيس : هل بلنتم رسمياً

وزير العدلية : نعم من الوزير ، من وزير العدل فلما بلغنا ذلك طلب اليهود منهم امهالهم اسبوعاً فلم تقبل الحكومة امهالهم الا ٤٨ ساعة وقد بلغنا انهم في ٤٨ ساعة سيخرجون من غينيا ولن يبق يهودي حتى من اتفقت غينيا معهم بمقود ، هذا الذي بلغناه وحين ان حضر سماحة الرئيس ومعالي احمد بك بلنتمنا هذا الحديث وانه لايسمي في هذا المقام الا ان اتقدم بالشكر لغينيا حكومة وشعباً على هذه الخطوة المباركة التي خطتها تجاه اسرائيل ، واني اعتقد لو ان اسرائيل اتفقت عشرة ملايين من الدنانير لما استطاعت ان تعمل ما عمله الوفد الذي زار افريقيا من اولها لآخرها وكل ذلك يرجع فضله الى صاحب الجلالة الملك المعظم الذي اختار الوفد والذي ارسله الى افريقيا وهذا ما سمعت وهذا ما رأيت والسلام عليكم جميعاً . واني على استعداد ان اجيب على أي سؤال يوجه الي حول هذه الرحلة .

هكذا من الاعلى

تجاوز الأسبوع ولما بلغت بلغت ان ذلك قد قرر وان اخر اجهم قد قرر بأربع وعشرين ساعة فاستجاروا وأجلوا الى ثمان وأربعين ساعة .

الرئيس : هذه أحداث مهمة . وزير الخارجية أو رئيس الوفد .. تقتل ..

السيد الفايز نائب بدو الشال : على اثر تصريح سماحة الاستاذ حول هذا الموضوع سمعت اذاعة اسرائيل وعلمت على التصريح بالذات واوردت تسجيلاً خاصاً لوفد غني موجود في اسرائيل ووفد اسرائيلي موجود عندهم هناك فانا اعتقد انه إذا كان وزير العدل بلغ سماحة الاستاذ رسمياً كان يجب ان يكون علم عند رئيس الوفد وأعضاء الوفد وواجب الحكومة ان تتقدم بالشكر الى هذه الدولة .

الرئيس : نحن نطالب بطبيعة الحال بمسالي وزير الخارجية وسماحة وزير التربية والتعليم بصفته رئيس الوفد الاهتمام بهذا الموضوع لأنه ما في شك سيكون موضوع الساعة سواء يتناو إسرائيل أو مع غينيسا ، يعني قد يؤدي هذا أحياناً إذا لم يمت صلة الى حقائق صحيحة الى التكذيب ولذلك وإذا كان صحيحاً نحن نكون قد قصرنا من واجباتنا لأنه مر على هذه الحوادث حوالي اسبوعين أو ثلاثة ولم تترس الى هذا العمل الشريف النظيف الذي يرفع رأس العرب والإسلام قبل الجبهتين ، أنا اعتقد ان موقفنا صار حرجاً أوجه هذا الى مسالي وزير الخارجية وإلى رئيس الوفد لأن مثل هذه المعلومات لا يجوز ان تكون مجهولة لديك يا استاذ .

وزير العدل : اظن أيضاً يا معالي الرئيس ان السيد التلوي كنا جالسين ، انا وإياه ، عمل ما اذكر جاء القائم بأعمال السفارة العراقية اظن او الجزائرية . أحد مثلي العرب وأيضاً وجدنا هذا الحديث وبلغنا هذا القرار على ما اذكر .

٣- قرار اللجنة المالية رقم (١)

الرئيس : والآن ليتفضل مقرر اللجنة المالية السيد فرح أبو جابر لتلاوة قرار اللجنة المالية رقم (١) حول الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٦١/٦٢ .

المقرر :

قراء رقم ١

اجتمعت اللجنة المالية لمجلس النواب بنصابها القانوني برئاسة معالي رئيس اللجنة السيد سليم البكيت وحضور المقرر السيد فرح أبو جابر والاعضاء السادة : محمد خليفة وثروت تلهوني وسامي جوده وعمران المعايطة والحاج فطين طهوب وعقدت عدة جلسات متتالية اتصلت خلالها بعدد من المسؤولين عن تنظيم الموازنة الحالية لسنة ١٩٦١-٦٢ للاستيضاح والباحثة حول بعض النقاط الواردة في فصول الموازنة سواء كان منها قسم الواردات أو قسم النفقات ، وبعد الدراسة الدقيقة الواقية رأت اللجنة ان تتقدم الى مجلسكم الكريم بالملحظات الآتية :

أولاً - ترى اللجنة ان الاعتذار الذي تقدمت به الحكومة في خطبة الموازنة لعدم تمكنها من تقديم المشروع في موعده الدستوري هو اعتذار وارد لان الاسباب المبررة المشار اليها في الخطبة والداعية لتأخير هذا المشروع بعض الوقت هي اسباب معقولة وتنطبق مع واقع الحال وترجو المجلس الكريم قبول هذا الاعتذار .

ثانياً - ترى اللجنة أيضاً ان الزيادة الواردة في تقدير الواردات والبالغة ١٩٢٥٠٠٠٠ دينار كانت ناشئة عن زيادة في الواردات وذلك بالنسبة الى الواردات الفعلية للسنة الماضية واقتضت اللجنة أيضاً بعد الاطلاع على سجل الواردات الشهرية للدولة في مختلف الفصول ان الحكومة حينها وضعت هذه الأرقام التقديرية مالت الى الحرص والحد فخفضت من الواردات بعض النسب المعقولة في جميع السام فصول الموازنة المتعلقة بواردات الدولة المحلية وذلك احتياطاً منها لتطواري وخشية مما قد ينتج في المستقبل من عوامل وظروف استثنائية لم تكن بالجسيان قد تؤثر تأثيراً قهراً

على تلك الواردات ولذا وللأسباب التي ذكرت ترى اللجنة ان التقديرات للواردات المحلية بشكلها الوارد في الموازنة هي تقديرات واقعية وتنطبق على المبادئ العامة المتبعة عند تنظيم الموازنات في اكثر الدول في العالم .

ولا يسع اللجنة أيضاً الا ان تشير بايضاح بان هنالك نقصاً في المساعدات الفنية والاقتصادية بالنسبة الى السنة السابقة يبلغ مقداره ١٩٥٠٠٠٠ دينار كما ورد في الفصل التاسع من الموازنة ونقصاً آخر وارد بنفس الفصل يبلغ مقداره ٢٥٠٠٠٠٠ دينار أي ان مجموع النقص في المساعدات الخارجية يبلغ ٣٧٠٠٠٠٠ دينار والواقع ان النقص الفعلي هو ١٩٢٩٤٠٠ دينار لان مبلغ ١٧٧٠٠٠٠ دينار الوارد باسم ثمن حبوب رفع من فصل الواردات في الموازنة بسبب صرفه بموجب اتفاقية خاصة ووزع على مشاريع الطرق وغيرها كما جاء بشكل تفصيلي في خطبة الموازنة التي وزعت على حضرات النواب الكرام . وعلى هذا وبالرغم من موافقة اللجنة لا يسمها وهي تبحث في موضوع المساعدات الخارجية الا وان تبدي الملاحظات الآتية بروج ملؤها الاخلاص الاكيد لهذا البلد وسيد .

يتضح لنا جميعاً ان الواردات المحلية للدولة بلغت في سنتها الحالية كما ورد في الموازنة ١٢٥٠٠٠٠٠ دينار وان المساعدات الخارجية بما فيها ائمان الجيوب بلغت هذا العام ٢١٠٠٠٠٠٠ دينار وتعني هذه الأرقام بان المساعدات الخارجية تشكل الجزء الأكبر من واردات الدولة العامة ، ولذا وللاعتبارات التي اشرنا اليها نرى انه من الأولى واجباتنا ان نحاول جهدنا لبناء كياننا واستقلالنا الاقتصادي على أسس صحيحة ودعائم متينة ثابتة يرتكز عليها كيان هذه الأمة التي تعيش بظل قائدها الأعلى ولا يمكن ان تتوفر لنا هذه الرغبة الصادقة الا بعد ان نشعر بأهمية هذه الامور ويقوم كل منا بعمله وبما يترتب عليه من مسؤولية وواجبات بأمانة واخلاص ، الموظف بوظيفته ، والتاجر بتجارته ، والمزارع بزراعته ، والعامل بعمله ، هذه الامور الهامة كما اشرنا تفرغ علينا جميعاً التعاون الاكيد بتجرد وامانة لرفع مستوى هذا البلد اقتصادياً حتى نحصل على الامنية المالية التي نهلك اليها جميعاً وهي الاكتفاء الذاتي .

ولا نستطيع ان نحصل على هذه الامنية الا اذا وضعنا اسساً جديدة لسياسة الاقتصاديات واعتبرناها قواعد ثابتة يتقيد بها كل مسؤول على من السنين وهذا ما يتفق مع التوجيهات السامية والمبادئ الاساسية التي رسمها لنا صاحب الجلالة العظمى والتي حرص عليها مراراً وتكراراً لنعمل بموجبها .

ولما كانت الحكومة هي السلطة المهيمنة على سياسة هذا البلد اقتصادياً وهي التي تنظم مشاريع الموازنات العامة المتعلقة بموظفي الدولة المدنيين والعسكريين وهي التي تضع المشاريع التي تجدها ملائمة لوضع البلد الاقتصادي وتوجيهه توجيهها صحيحاً ، فان اللجنة وهي تقرر مشروع الموازنة كما ورد من الحكومة توصي المجلس الكريم بالموافقة عليه وتري من واجباتها ان تشكر الحكومة التي راعت حين تنظيم مشروع قانون الموازنة التوفير في النفقات الى الحد المأمول .

وتتميماً لهذه الخطوة الطيبة التي نهلك اليها جميعاً نرجو من المجلس الكريم ان يقر المبادئ التالية وان يطلب من الحكومة الاخذ بها :

١ - عدم السماح للمتقاعدين ان يعملوا في الدوائر الرسمية على اساس الرواتب المقطوعة او المباشرة من الابواب المفتوحة وغيرها بنية فسخ المجال امام بعض الخريجين الذين يشكون العوز والبطالة .

٢ - ان تكون دقيقة لدى ارتباطها باتفاقات خاصة تتعلق بالمشاريع العامة التي يترتب بموجبها على الحكومة التزامات مالية كبيرة حفاظاً على المصلحة العامة ، وان تحدد رواتب الموظفين الذين يشرفون على تنفيذ هذه المشاريع بشكل يتناسب مع رواتب من يعملون من موظفي الدولة .

٣ - ان تكون الحكومة شديدة الحرص حين وضع القوانين المؤقتة كملاحق للموازنة وان لا تلجأ الى مثل هذا الاجراء الا في الحالات التي لا تتحمل التأخير بالمعنى الصحيح .

٤ - الطلب من دولة رئيس الوزراء إصدار تعليمات صارمة بضرورة الاقتصاد في صرف النفقات المجازة في هذه الموازنة .

هكذا منه لأصل

٥ - عدم اتفاق أي مبلغ من الاحتياطي العام للدولة والعمل سنويا على زيادة هذا الاحتياطي بالطرق الممكنة للاستفادة منه في المستقبل وفي الظروف الطارئة .

٦ - العمل على إنشاء شبكة من الطرق القروية في المملكة وربطها بالطرق الرئيسية العامة ضمن المخصصات المرسودة في الموازنة تسهيلات للمزارع ليتسنى له تصريف انتاجه من القرب وأسهل الطرق وتعبئها جزئيا بصورة تدريجية .

٧ - الطلب من دولة رئيس الوزراء إصدار تعليمات شديدة إلى جميع موظفي الدولة بدون استثناء بعدم استعمال السيارات الحكومية عسكرية كانت أم مدنية إلا للأعمال الرسمية واتخاذ الاجراءات التي تكفل تنفيذ هذه الغاية .

٨ - ان لا تجري التنقلات في وزارة الخارجية الا للضرورة القصوى وتحديد الحد الاعلى لاجور نة لامتعة الموظفين وان يوضع نظام خاص لتنفيذ هذه الغاية .

وترى اللجنة اتاماً للغاية المتوخاة من مثل هذه الاقتراحات ان توصي المجلس الكريم ان يطلب من الحكومة الأخذ بالمبادئ الآتية والمتعلقة بالاقتصاد العام : -

اولا - تشجيع الصناعات المحلية وحصر شراء اللوازم العامة للدولة من المصانع المحلية على شرط ان تتوفر في تلك الصناعات جودة الصنع وعدم الاستغلال في السعر مع التنويه بالجهد المشكور الذي قامت به الحكومة بهذا الصدد .

ثانيا - الاهتمام الجدي بشركة البولاس التي مر عليها عدة سنوات بدون ان يظهر هذا المشروع الى حيز الوجود بالرغم من النفقات الوافرة التي انفقت عليه .

ثالثا - الجهد من استيراد السيارات والمواد الكيماوية حفاظاً على الاقتصاد القومي .

رابعا - تشجيع رؤوس الاموال من الخارج والداخل ولا يتم مثل هذا التشجيع الا اذا منحت الحكومة التسهيلات اللازمة لكل مواطن يتقدم الى

الحكومة للقيام بأي مشروع صناعي سواء كانت من الصناعات الثقيلة او الخفيفة بعد الدراسة والتمحيص واتخاذ الاجراءات الكفيلة بمنع تسرب رؤوس الاموال الاردنية الى الخارج .

خامسا - منع استيراد الحبوب ومشتقاتها من الخارج حتى يتسنى للمزارع الاردني تصريف محصوله الزراعي القابل الذي يشر بالخبر العميم بسعر مناسب ومعقول والسماح عند الضرورة بتصدير الفائض من هذه المحاصيل .

سادسا - تشجيع المزارع ومنحه القروض اللازمة حسب الامكانيات العامة للدولة حتى يستطيع ان يتطور بزراعيته البدائية الى الزراعة الفنية الحديثة التي ابنت التجارب العملية انها تؤمن محاصيل جيدة ونتائج مشجعة ومهما تغيرت الظروف فان بلادنا زراعية يشكل المزارعون فيها القسم الاكبر من السكان ولها تأثير مباشر على زيادة الانتاج القومي .

سابعا - الطلب من المسؤولين عن دائرة مكتب الحبوب ان يدخلوا الى الاسواق المحلية كمشتريين للحبوب في الموسم الحالي اذا من الله علينا بالخبر كما نتوقع وتخزين كمية وافرة من الحبوب احتياطاً للموسم القادم ضمن مخصصات المكتب المشار اليه .

ثامنا - العمل على ايجاد التسهيلات اللازمة في ميناء العقبة لتشجيع بعض الدول العربية الشقيقة على استيراد بضائعها عن طريق هذا الميناء الحديث ودراسة امكانية ايجاد منطقة حرة في العقبة لهذه الغاية ولا يسع اللجنة بهذه المناسبة الا ان تقدر الجهود التي بذلتها الحكومة في سبيل تنظيم مدينة العقبة والاهتمام بتمديد الرصيف وانشاء فندق سياحي في المدينة من قبل سلطة الميناء ، واخيرا ، وبعد ان تقدمنا بتقريرنا هذا نوصي مجلسكم الموقر الموافقة على هذه الموازنة كما وردت من الحكومة ونرجو من الحكومة ان تأخذ بعين الاعتبار الاقتراحات والتواصي التي جاءت بتقريرنا هذا حتى تكون قبوة لكل حكومة تتولى المسؤولية في هذا البلد ونسال الله ان يديم قائدنا الاعلى زعيمنا وموجهنا ويلهمنا جميعا ان نكون امانة مخلصين على الوجه الاكمل .

اللجنة المالية

٤ - مناقشة الميزانية

الرئيس : استعتم الى قرار اللجنة المالية وتوصياتها الى مجلسكم الكريم ، والان من يود المناقشة فليسجل اسمه لدى السكرتارية

(فجلت الاسماء ورفعت لمعالي الرئيس)

الرئيس : سأتلو اسما من طلب المناقشة ومن لم يسجل اسمه يمكنه ذلك بعد تلاوة الاسماء اما بعد ذلك فان اسبح بالكلام لأى عضو .

الاسماء هي السادة : كامل عريقات ، الدكتور حافظ عبد النبي ، نعيم طوقان ، عبد اللطيف العنبادي ، قاسم الهنداوي ، عبد الباقي جمو ، محمد سالم الذويب ، الدكتور داود الحسيني وصالح المجالي والان هل يود الكلام والمناقشة من الاعضاء أحد من لم تذكر اسمائهم .

(فلم يبد احد رغبة في الكلام والمناقشة)

- ١ -

الرئيس : اذن الكلمة الاولى للسيد كامل عريقات فليفضل .

السيد كامل عريقات نائب القدس : معالي الرئيس ، حضرات النواب المحترمين ،

لما كنا في جلستنا هذه تناقش الموازنة العامة فمن حقى ان أبحث في سياسة هذا البلد الخارجية والداخلية .

أما سياسة البلد الخارجية فاني أقف وأعلن الشكر والولاء لجلالة الملك المعظم ، لما قام به من أمور كانت مبعث ارتياح بما يتعلق في القضايا العربية عامة والقضية الفلسطينية خاصة .

وانا ليرحفا أن تسلم زمام قضية فلسطين لجلالة الملك الحسين وهو الذي قال ان قضية فلسطين امانة بمنقني ولن أفرط في شبر منها وان حقوق العرب في فلسطين مضمونة وسوف لا تضيق بقرارات هيئة الأمم أو بمساندة الغرب

أو الشرق . فالعرب أصل في القضية وهم سيحلونها بأنفسهم بالطرق الكفيلة بإعادة الحق إلى نصابه وان العرب في فلسطين وفي خلفائها ليتعلمون وكلمهم أمل الى قيادة ليكننا البطل في استرداد فلسطين خصوصاً بعد أن عمل على جمع كلمة العرب وتوحيد الصف فان فلسطين ستعود وستعود وستعود .

وان الأردن بفضل ملكه ، ما زال في طليعة البلاد العربية التي جاهدت في سبيل الحرية والاستقلال . ولا أريد أن أطيل البحث حول هذا الموضوع ، فأتم في هذا المجلس الكريم تمون كل ذلك ، فحين والحمد لله لم ترتبط بحلف أو معاهدة تسيء إلى بلدنا .

معالي الرئيس ،

أما بما يتعلق بالسياسة الداخلية فان القضاء على الحرية البنيضة كان موضع ارتياح الشعب الأردني ، وكان من الاسباب التي صرفت الناس إلى أعمالهم ، بينما كانت الحرية في زمن مضى تشطه صرفت الناس عن العمل المنتج البناء . لقد قامت هذه الحرية بالمظاهرات ونادت بظواهرها لخير العرب ، ولكن كانت تبطن في داخلها الحراب والتدمير . ففي الامس القريب شاهدنا بعض الممرضين من أصحاب المبادئ الهدامة استغلوا الطلبة وغيرهم للظهور في الشوارع تحت راية التضارب ، وقد استغلها الممرضون للغايات الخاصة وكان ضحيتها كثير من الطلبة لولا راحة جلالة الملك والمسؤولين .

اننا نطالب المسؤولين أن يدركوا ما يريده أصحاب المبادئ الهدامة والذين يتظلمون تحت لواء الطلبة وأصحاب النوايا الحسنة كما اني في هذا المجلس أوجه القول إلى المعنيين من أبناء الشعب طلاباً وغير طلاب .

أما التواحي الاقتصادية : فاذا ما رجعنا إلى اردنتنا الحبيب قبل عشرة سنوات ، لوجدنا التطور العظيم بفضل السياسة التي رسمها جلالة الملك . فهذه شبكة الطرق التي تمر في الأردن والتي أنشئت كغاية الأولية : هي شبكة

هكذا من العمل

عظيمة جداً ونافعة لبلد ناشئ كذا البلد . وتقدر بملايين الدنانير وذلك نتيجة لحسن سياستنا والمساعدات غير المشروطة .

وهناك أيضاً السياسة التعليمية في الأردن ، فهذه في تقدم مستمر . نسبة موازنة الترية للموازنة العامة هي أكبر نسبة في البلاد العربية . وهذا ما يدعو للفخر والاعتزاز . ونحن بدورنا نطلب من أولياء الطلبة أن يقدروا ذلك ، لتوجيه بانهم التوجه الصحيح للعمل البناء المنتج لهذا البلد . كما واني أطالب المسؤولين أن يتحروا من المدارس المهنية في البلاد .

وكذلك قامت تسهيلات بالنواحي الصحية وشملت هذه التسهيلات كل مدينة وقرية أو أغلب المدن وأقيمت فيها المستشفيات والعيادات وانا نطلب المزيد من ذلك .

وان هذه النهضة في الاردن تحققت ضمن عشر سنوات (عهد الحسين) فليتنا والحالة هذه ان نستمر في سياستنا لسير الى الامام ولتضاعف مواردا الداخلية :

معالي الرئيس ،

ان الاعتراف بالواقع لا يعني قطعاً من ان اطلب المزيد من الكمال . فهناك أموال تهدر ولا تمت الى المصلحة العامة في شيء . وهناك من يتر هذه الاموال ، من موظفي الدولة . فاني اطالب الحكومة وكل حكومة ان تقف لئلا هؤلاء الناس بالمرصاد وان توجه المسؤولين في جهاز الدولة الى الانصراف للاعمال المنتجة والاستقامة في سبيل خدمة هذا الشعب .

والآن اوجه كلمة خاصة الى كل من معالي وزير الترية والتعليم ومعالي وزير الاشغال العامة ومعالي وزير الصحة والذي يلفت موازنة كل من وزارته ما يريد من مليون دينار . اوجه كلمتي مقابل هذه الموازنات الضخمة في وزاراتهم ، معملاً بكل اخلاص وتجرد ان في المعارف معلمين من اصحاب المبادئ الهدامة يجب القضاء عليهم قبل ان يفسدوا الجيل . كذلك في وزارة الصحة التي تكاليف

المرض ، موظفين واطباء ، الانسانية منهم براء . هؤلاء يستغلون حتى اكفان الموتى . كذلك في وزارة الاشغال من مهندسين ومتعدين ومراقبين يشنون شبكة الطرق . لهذا الفت النظر بصورة خاصة لئلا هؤلاء الناس .

كما واني اطالب من المواطن الكريم ان يكون مخلصاً وأميناً الى ملكه ولكل حكومة مخلصه وأمينه على مصالح الشعب . وان يكون هنالك تجاوب بين المسؤولين في الحكم وبين المواطن ، وهذا التجاوب يجب ان يبنى على الاخلاص والاستقامة والشرف .

هذه الصفات التي ذكرتها نادى بها جلالة الملك وينادي بها في كل مناسبة ، فهو يدعو المسؤولين في الدولة ويدعو المواطنين للسير على هذا النهج الذي اختطه جلالاته . انه يادونا بين الفينة والفينة بنطق ملكي سام يلفت انتظارتنا للعمل المنتج البناء . ويلفت انتظارتنا للاستقامة والشرف والتضحية في سبيل لمتنا وفي سبيل اردتنا الحبيب .

معالي الرئيس ،

لقد قرأت الموازنة فلاحظت انها قد عصرت نسبياً ودوعي بها جانب الاقتصاد . ان هذا لا يكفي إطلاقاً انما المهم هو الاشراف على صرف الموازنة وليس تقليصها الاشراف التام على اوجه الصرف الذي يجب ان يكون في مصلحة هذا البلد .

وطبنا الان نستغل بنود هذه الموازنة في الوزارات وتدخل فيها بعض المصالح الخاصة كما شاهدنا ذلك في صرفيات وزارة الخارجية .

واني لجسامم ان في الوزارات الاخرى من سوء التصرف لبعض الموظفين ما لا يقل — ان لم يزد — عما كشفه الديوان في وزارة الخارجية .

لهذا ، لنجعل عام ١٩٦١ عام لبداية اصلاح الجندري في كافة الامور الاقتصادية .

اني ارى من السيارات الحكومية المسؤولة عنها الدولة والتي يتصرف بها بعض المسؤولين ليس للعمل الرسمي .

وانما للاعمال الخاصة ولشركات الهواء والتزينة ولتقل الحضار والفواكه الى المنازل . وهذا يحدث تحت سمع المسؤولين وابصارهم .

انها أصبحت عقيدة عند بعض من اتبع له ان يكون له سيارة على حساب هذه الموازنة معتقداً انها ليست للمصلحة العامة وانما هي لمصلحته الخاصة . فهذه أموال تبذر من صلب هذه الموازنة . لذلك نطلب من المسؤولين ان يتخذوا اجراءات مشددة لن يسيثوا استعمال وظيفتهم في مثل هذا الاسلوب من التصرف وغيره .

فاذا كان البرلمان يناقش سوء التصرف بمكالمات هاتفية رسمية أو غير رسمية فله الحق ايضاً أن يناقش بعشرات الالوف من جلات البنزين التي تصرف الى وجه الشيطان وكلها من صلب هذه الموازنة .

وقبل أن اختتم كلمتي حول الموازنة أرجو من الحكومة الموقرة ان تعمل على تنفيذ طلباتي واقتراحاتي التالية ايضاً :

١ - اجراء التحقيق مع مدير ادارة شركة البوتاس العربية السابق والتي ادت تصرفاته الى ما وصلت اليه هذه الشركة من النتائج المعروفة أملاً من المدير العام الحالي والذي نشكر الحكومة على تعيينه كونه من رجال الاقتصاد والذي يعتمد عليهم ان يسرع بقدر الامكان على تنفيذ هذا المشروع ... السيد سامي الدجاني .

٢ - أن تعمل الحكومة بسرعة على منح امتياز التحري عن البترول في المملكة لعدة شركات وان يثبها لدى هذه الشركات خبراء فنيين أمناء للاشراف على التنقيب .. وانه موجود بترول وعندنا بترول .

٣ - سرعة تنفيذ المشاريع الاقتصادية من صناعية وزراعية بلاش تبقى بالملفات مخوفة .

٤ - أن تعمل الحكومة جاهدة بايجاد اعمال لحملة الشهادات الذين اصبحوا عالة على أهلهم وعلى المجتمع إذ انهم يريدون بالآلاف سنوياً . وان تعمل على سن مشروع قانون البطالة الذي قدم لهذا المجلس سابقاً .

٥ - سرعة صرف الاموال لوزارة الاشغال العامة لتشغيل العمال الماطلين عن العمل وأن توغر الحكومة للمسؤولين عن طريق القدس الجديدة لتشغيل العمال غير فنيين .

٦ - تعيين أعضاء اردنيين من ذوي الخبرة والكفاءة في المتحف الفلسطيني في القدس وان لا تبقى في يحد الاجانب وتعميد الطرق السياحية واقامة الاستراحات في عموم الاماكن الاثرية .

٧ - اعادة النظر بمسألة مياه برك سليمان ما بين امانة القدس والاقواق وانما تعتمد على مساحة قاضي القضاة بصورة خاصة ليسوي هذه المشكلة بنفسه .

٨ - تنفيذ ما وعد به معالي وزير الاشغال في هذا المجلس وهو تعبيد طرق الخطوط الامامية وقرى قطنة .

بيت سوريك ، بيت عثان ، جبع ، مخماس ، حرما طريق عقبة جبر ، قمران ، المغطس ، جسر سوبية ، وتنفيذ ما وعد به سماحة الاستاذ الشقيطي ومعالي وزير المالية بشأن مدرسة قريصة ابو ديس وإلى أن يتبين لي التأكيد الحازم من الحكومة على ملحوظاتي التي ذكرتها فاني اوافق على الموازنة والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

- ٢ -

الرئيس : الكلمة الآن للدكتور حافظ عبد النبي فليفضل .

الدكتور عبد النبي نائب الغليل : بسم الله الرحمن الرحيم

حضرات الزملاء الكرام

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

وبعد اني لأشكر اللجنة المالية جهودها التي بذلتها وأؤيدوها في رغباتها التي رجيت من المجلس الكريم أن يطلب من الحكومة العمل بها والتي هي رغباتنا جميعاً .

العمل على تحقيق الاكتفاء الذاتي أول طلب فإذا ما قطع عنها جيل المساعدات الخارجية كنا واقفين على

هكذا منذ الأصل

أقدامنا ، فهذه بلادنا مليئة بالخيرات تحتاج إلى من يستغلها لينعم بها فالبوتاس والمنغنيز والحديد والنحاس هذه الكورز الدقية بحاجة إلى من يستغلها ، والعمل على تصنيع البلاد شيء مهم ، وما الذي يمنع الحكومة لأن تقدم للشركات المنقصة عن البترول كاليابانية مثلاً للتنقيب عن البترول ومنحها الامتيازات اللازمة .

واني لأرجو ألا تكون النقاط التي يثيرها الزملاء المحترمون مجرد ملاحظات عابرة روتينية تتلى في مثل هذا الوقت من كل عام عند مناقشة الموازنة العامة للدولة ثم تتبع بالشيء المهم وهو الموافقة على الموازنة بل الأهم من ذلك أن تتبنى الحكومة الصالح منها فترسم خطوطاً عريضة لسياسة اقتصادية ثابتة للمستقبل لما لم تتمكن من انجازه في القريب العاجل إذا كنا نريد ، كما يقول الحسين « لنبنى هذا البلد ولنخدم هذه الأمة » .

درست الموازنة وسررت للزيادة في مخصصات الترية والتعليم والصحة لتكف عديدين من ألد أعدائنا ، الجهل والمرض ، وتساءلت لماذا لا توفر بعثات للتخصص في الشريعة وأصول الدين . ونحن في وقت نعرض فيه على اخواننا في الدول الأخرى الناشئة مساعدتها بمنحهم في علوم الدين واللغة .

وتساءلت كذلك لماذا تنعدم الأنواع البسيطة الرخيصة من العلاجات كما تنعدم الأنواع الثمينة كذلك من المستشفيات لفترات متساوية خلال السنة مع العلم بأن هناك أشخاص يعيشون على أثمان الوصفات التي يبيعونها للصيديات وإن بعض كبار الموظفين لا يصرفوا الوصفات من جيبيهم الخاص بل من أموال وزارة الصحة . فكل معالي وزير الصحة أن يعيد النظر في أمر الوصفات الطبية والتغلب على نقص الأدوية خلال البام المالي القادم والتغلب بصورة عامة في الصحة وغيرها لأشخاص فاسدين الضرورة فتنهي بأن تخلف الحكومة منهم بفصلهم وليس النقل بالعلاج لهم .

والفتنات يمن الدستور في المادة ٢٢ رقم ٢ التعيين للوظائف العامة من دائمة ومؤقتة في الدولة

والادارات الملحقة بها والبلديات يكون على أساس الكفاءات والمؤهلات فلماذا لا تنفذ نصوص الدستور عملياً . فزى حملة شهادة الخالص الثانوي يمينون بينما حملة التوجيهي عاطلون . ومن المسؤول عن هذه المخالفات أهو ديوان الموظفين أم الوزارة ذات الاختصاص . فاما أن يعطى ديوان الموظفين الصلاحيات اللازمة لتأدية رسالته على الوجه الاكمل أو يلغى كلية وهذا ما لا أحبه . أين مساعدة أبطال الجزائر ؟ هل تعجز الحكومة عن تخصيص ٣٠٠٠٠ دينار للجزائر ؟ لعل قائل يقول قاربت الحرب الجزائرية على الانتهاء أو أنها انتهت فعلاً ، أليس هناك أيام للشهداء وأرامل في حاجة إلى الرغيف ؟ ألا يوجد شيوخ فقدوا أبنائهم الشباب في ميدان الجهاد وتركوا بلا معيل ؟ هذا ان كانت الحرب الجزائرية قد انتهت فعلاً .

ولماذا لا تفتح الحكومة سفارة في الباكستان مع انها أقرب لنا من الهند .

هناك مخصصات لانشاء أربعة مراكز للتدريب الصناعي الا يكون للخليل مركز منها .

وهناك طريق مهمة جداً بالنسبة للخليل وهي طريق الخليل - سعي - تقوع - الحان الأحمر . فلماذا لم تخصص لها في الموازنة شيء ؟ هذا بالإضافة إلى خط النار الغربي الذي يصعب على السيارة العادية السير به . ثم في فصل الواردات لم ادر ما هو تقدير دخل الحكومة من اعلانات الاذاعة . والا ترغب الحكومة في اعادة النظر في هذه الاعلانات . والسلام عليكم ورحمة الله .

- ٣ -

الرئيس : الدور بالكلام للسيد نعيم طوقان فليفتل .

السيد طوقان نائب نائلس : معالي الرئيس ، حضرات النواب المحترمين ،

لي كلمتان الأولى بخصوص قرار اللجنة المالية الموقرة ، وكلمة ثانية عامة بخصوص الموازنة .

اما الكلمة الاولى فهي انني وافق اللجنة المالية على توصياتها الثانية ، باستثناء التوصية السابعة .

انني لا اوافق اللجنة المالية على التوصية السابعة من توصياتها بالطلب من المسؤولين عن دائرة مكتب الحبوب بأن يدخلوا الى الاسواق المحلية كمشتريين للحبوب في الموسم القادم ، لأن مثل هذا الاجراء سيرفع اسعار الحبوب ويقل كاهل المستهلك ولأن مقدار ما يستهلكه الاردن من حبوب يبلغ ٢٠٠٠٠ ألف طن في السنة وناتج الحبوب في الاردن لا يتجاوز ٢٠٠٠٠ ألف طن في السنة في أجود المواسم ، وبناء على ذلك لا يوجد فائض يدر طلب دخول مكتب الحبوب الى الاسواق للتخزين .

أما الكلمة العامة فهي ما يأتي :

يذكر المجلس الكريم ما جاء في الحديث الاول الذي وجهه حضرة صاحب الجلالة الملك المفدى إلى شعبه الوفي من الاذاعة الاردنية بتاريخ ٦٠/١٢/١٥ حيث قال :

(ولنا فقد بدأت وأياكم منذ عدة اعوام ذلك الجهد المشترك لحلق روح جديدة وكان لنا جميعاً سعيماً الوصول لتكوين أسرة واحدة من شعبنا الاردني توحيدها الآمال والآلام وتجميعها الاهداف الشريفة والتصميم على البناء والعمل وتحدوها التي لجل بلدنا مثلاً يجتدى في خيره وعزته وفي عطائه المبارك لامتنا المجيدة ومثلنا الانسانية) .

وتجاوب هذا المجلس الكريم في جلسته المتعقبة في ٦٠/١٢/١٨ مع الخطاب السامي بدعوتهم رجال المال والاقتصاد الى تدارس الوسائل التي يمكن أن تؤدي الى المزيد من ازدهار البلد وتدعيم كيانه الاقتصادي كما تجاوبت حكومة جلالة الرشيدة باتخاذ الخطاب السامي دستوراً لها تعمل ببوجه وتسير بمقتضاه .

وما هو ذا الحسين العظيم يخاطب شعبه الوفي في حديثه الموجه من الاذاعة اصيل اليوم الخامس عشر من نيسان الحالي حيث يقول حفظه الله :

(وانا اراقب في مثل هذا الوقتين كل عام ان اسمع

من بين صفوفكم صوتاً يرتفع بالمناسبة بوجوب التزام الاقتصاد في النفقات والتوفير في المصروفات حتى تتمكن من وضع امكانياتنا في مخطط تنمي به اقتصاداً سليماً . وكنت أود لو يجيئي من يتكلم من يحمل الى رغبتكم في ذلك تميراً منكم على حرصكم على الاسراع بالبلوغ ببلدكم إلى حد يستغني معه عن كل عون حيث كان مصدره وأياً كان معطيه وبقيت كمادتي في الشؤون التي احرص منها على تتم فيها الخطوة من جانبكم ارقب وأتظر واتوقع وحين يشر المسؤولون هذا العام بعض الاجراء في ذلك الاتجاه علمت ان الخطوة لم تبق بينكم التفهم الذي تستحقه ولا حظت منكم بما تستأله من دعم وتأييد) .

ويستمر جلالة فيقول :

« ان اكتفاءنا الذاتي لا يهبط إلينا من قمم الجبال ... والاقتصاد السليم ككل حالة سليمة للظفر به لاسرنا وبلدنا لا يتأتى باستمرارتنا في الاتفاق ذات البمين وذات الضمال » .

أين نحن من الاكتفاء الذاتي في الوقت الحاضر

١ - انني اعتقد ان مناقشة الموازنة يجب ان لا تقتصر على مجرد دراسة ومقارنة ارقام وفصول الواردات والنفقات بل يجب ان تتعداها إلى معالجة الاقتصاد الاردني معالجة جذرية بنية تطوير هذا الاقتصاد إلى حد التكافل والاكتفاء الذاتي وقد اسعدني حظي في العام المنصرم في مثل هذه المناسبة ان عاجلت وضع الاردن الاقتصادي باسهاب وقلت إذ ذاك انني اعتقد اننا لا نزال بعيدين من تحقيق الهدف الاسمي ألا وهو الاكتفاء الذاتي وانه لا بد لنا من مضاعفة الجهد ويجاد السبل الكفيلة لتحقيق الهدف المنشود ، وبالرغم من الجهود الطيبة والنجارة التي بذلتها الحكومات الأردنية المتعاقبة في الاسهام في الاكتساب في المشاريع الاقتصادية مثل مشاريع شركة الاسمنت والفسفات والزيوت البتانية وصيد الاسماك ومصفاة البترول والبوتاس والقيام بمشاريع الطريق الصحراوي وتنمية موارد المياه ومؤسسة الاقراض الزراعي وتوسيع

هكذا منذ الأصل

ميناة العبة وتوليد الطاقة الكهربائية والتجريب وتشجيع السياحة في سبيل انتاج سياسة اقتصادية من شأنها تحقيق الاكتفاء الذاتي ضمن حدود الامكانيات المالية المتوفرة للبلد.

وقد اختتمت مناقشتي لموازنة العام الماضي بتقديم ثمانى عشرة توصية.

علاج الاوضاع الحاضرة

٢ - اني مقتنع ان الاوضاع التي يعانيها الاردن اليوم هي الى حد بعيد وليدة الوضع المضطرب في الاقتصاد الاردني وان لا سبيل الى التخلص من هذه الاوضاع ما لم يجر تطوير هذا الاقتصاد على أسس ثابتة سليمة للوصول الى حد يستغنى عنه كما تفضل حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم عن كل عون حيث كان مصدره وأبساً كان معطيه.

الوضع الاقتصادي الراهن في الأردن

٣ - ان الميزان التجاري للاردن يظهر جلياً الوضع الاقتصادي الفريد الذي يعانيه الأردن اليوم . فقد بلغت قيمة المستوردات عام ١٩٥٦ (٢٧) مليون دينار و ٨١٨ ألف دينار تقريباً وقيمة الصادرات في العام ذاته (٤) ملايين دينار و ٣٧٩ ألف دينار فيكون العجز في الميزان التجاري لعام ١٩٥٦ (٢٣) مليون و ٤٧٩ ألف دينار.

وبلغت قيمة المستوردات عام ١٩٥٧ (٣٠) مليون و ٤٨٦ ألف دينار وقيمة الصادرات للعام ذاته (٤) ملايين و ٣٠٣ ألف دينار تقريباً فيكون العجز في الميزان التجاري لعام ١٩٥٧ (٢٦) مليون و ١٨٣ ألف دينار.

كما بلغت المستوردات عام ١٩٥٨ (٣٤) مليون و ٢٨ ألف دينار وقيمة الصادرات للعام ذاته (٣) ملايين و ١٣٩ ألف دينار تقريباً فيكون العجز في الميزان التجاري لعام ١٩٥٨ (٣٠) مليون و ٨٨٩ ألف دينار.

كما بلغت المستوردات عام ١٩٥٩ (٤٠) مليون و ٣٢٨ ألف دينار وقيمة الصادرات للعام ذاته (٣) ملايين

و ٤١٢ ألف دينار تقريباً فيكون مجموع العجز في الميزان التجاري لعام ١٩٥٩ (٣٦) مليون و ٩١٦ ألف دينار . ان هذه الارقام لدليل على العجز المستمر في الميزان التجاري إذ ان نسبة الصادرات إلى المستوردات خلال السنوات الأربع الأخيرة تقراوح بين ١ - ٦ و ١ - ١٢ . وإذا ألقينا نظرة إلى ميزان المدفوعات لوجدنا أن القسم الأكبر من الموازنة يسد من العون الأجنبي .

وقد وصف أحد الخبراء الاقتصاديين الميزان التجاري في الأردن انه « تحفة فريدة تصاح للعرض في المتاحف » وثمة ظاهرة أخرى على سوء الوضع الاقتصادي في الأردن وهي معدل الدخل السنوي للفرد الواحد . لقد أجرى معهد الدراسات الاقتصادية التابع لجامعة بيروت الأميركية دراسة للدخل الأهل لعام ١٩٥٢ و ٥٣ و ٥٤ فتبين أن معدل الدخل الأهل للفرد الواحد في السنة يتراوح بين ٢٨ ديناراً للفرد الواحد كحد أدنى و ٣٦ ديناراً كحد أقصى علماً أن هذا المعدل يعتمد إلى حد على العون الأجنبي في حياة الأردن الاقتصادية وقد قدر المستر نورمن بيرز مدير بعثة العمليات الأميركية معدل الدخل السنوي للفرد الواحد في الأردن بـ ١١١ دولاراً . ولست أشك أن هذا المعدل قد يكون أقل بدون العون الأجنبي إذا ما جرت دراسات لمعرفة على أساس دخل الانتاج المتولد في الأردن . وعلى سبيل المقارنة لقد بلغ متوسط الدخل السنوي عام ١٩٤٩ كما جاء في احصاءات الأمم المتحدة للفرد الواحد ١٤٥٣ دولاراً في الولايات المتحدة و ٧٧٣ دولاراً في المملكة المتحدة و ٣٨٩ دولاراً في اسرائيل و ٣٢٠ دولاراً في ألمانيا الغربية و ١٠٠ دولار في كل من مصر وسوريا و ٨٥ دولاراً في كل من العراق وايران و ٢٥ دولاراً في أندونيسيا .

اهداف التنمية الاقتصادية

٤ - ولا بد من الإشارة هنا إلى أن أي برنامج للتنمية الاقتصادية يجب ان لا يستهدف الزيادة في الدخل القومي فحسب بل الزيادة أيضاً في متوسط الدخل السنوي للفرد

الواحد إذ أن الفائدة لن تتحقق كاملة من زيادة الدخل القومي ما لم يوزع الدخل القومي توزيعاً عادلاً ومعقولاً بين جميع الفئات وبذلك تتحقق العدالة الاجتماعية .

وضع خطط للتنمية الاقتصادية

٥ - اني اعلم ان اوساط التنمية الاقتصادية في الأردن تعكف الآن على وضع خطط للتنمية الاقتصادية لمدة عشر سنوات مقبلة وتحقيقاً لهذا المخطط عقدت الحكومة الأردنية اتفاقيتين احدهما مع حكومة الولايات المتحدة لاعداد خرائط للمسح الجوي والثانية مع حكومة ألمانيا الاتحادية لأجراء مسح جيولوجي وتأمل ان المسح الجوي والجيولوجي سيؤديان إلى اكتشاف الحديد والتحاس والقصدير ومعادن أخرى مما يساعد على تطوير الاقتصاد الأردني صناعياً .

وكذلك أخذت اوساط التنمية الاقتصادية تدرس المشروعات الانمائية للتأكد من مدى نجاحها وازدهارها وملائمتها لحاجات البلاد وتنفيذ الأهم على المهم أولاً بأول . ومع اني اشعر أن مدة عشر سنوات ليست بالمدة الطويلة لوضع برنامج شامل للتنمية الاقتصادية لا سيما وأن الاستعدادات الأولية للبدء في العمل والاموال اللازمة غير متوفرة بعد إلا اني اعتقد ان مدة العشر سنوات هي مدة طويلة بالنسبة لأهمية حامل الزمن للاردن في اوضاعه الحاضرة وحاجاته الملحة . وبناء على ذلك اعتقد ان خطط التنمية الاقتصادية يجب أن يوضع بأدى ذي يده لخمس سنوات حتى إذا لم تشر الجهود خلال هذه المدة بماد النظر في المخطط .

العقبات التي تقف في سبيل التطور الاقتصادي

٦ - ولا يفوتني أنه ليس من السهل على بلد كالأردن ان يحقق الاكتفاء الذاتي ذلك ان الأردن لا يعاني وضاً اقتصادياً صعباً فحسب بل يرث وضاً سياسياً مقلقاً ومضطرباً . ففي الأردن يقيم أكثر من نصف مليون لاجئ فلسطيني يقامون الأردن لقمة العيش ومولاهم . تلك

سكان الأردن تقريباً ، لا وارد رزق ثابت لهم وليس لهم عمل منتج ثابت يسهمون به في تطوير الاقتصاد الأردني وقد انتشرت بينهم البطالة . فالموارد التي يستغلها الأردن حالياً قليلة لا تكاد تفي بحاجيات سكانه المستوطنين وحدهم ، وبالرغم من ذلك يتحم على الأردن ان تحمل العبء الاقتصادي الناشئ عن وجود نصف مليون لاجئ من الفلسطينيين بين ظهرانيه . كما لا يفوتني ان برامج التنمية التي يضعها أي بلد تقوم على وسائل التمويل الداخلية في الدرجة الأولى وعلى وسائل التمويل الخارجية بقدر ما يتيسر منها وان وسائل الأردن الداخلية للتمويل صنفية ومحدودة بحيث لم يتجاوز الدخل القومي ٣٩ مليون دينار عام ١٩٥٣ و ٥٠ مليون دينار عام ١٩٥٤ علماً أن ثلث أو نصف هذا الدخل من موارد اجنبية وهي المنح والاعانات والقروض وما شابهها .

يضاف إلى ذلك العبء العسكري الناجم عن معاذرة حدود الاردن للمنطقة المحتلة على مسافة ٢٥٠ ميلاً أو ٦٥٠ كيلومتراً .

وفي وسط هذا القيص من المصاعب يرداد عدد اللاجئين بثلاثين ألفاً كل سنة وعدد سكان المملكة البالغ مليون ونصف تقريباً بنسبة ٣٧٪ كل سنة كما جاء في الجولية الديموغرافية لهيئة الأمم المتحدة السادسة نيويورك عام ١٩٥٤ . وقد قدر المستر نورمن بيرز مدير بعثة العمليات الأميركية في الأردن بأن عدد سكان الأردن سيتضاعف خلال ثلاثين عاماً .

ان مشكلة الأردن الاقتصادية تتلخص بضالة أراضيه الصالحة للزراعة بالنسبة إلى مساحته الاجمالية وضغط السكان الفديين عليها وتتمثل هذه المشكلة بالزيادة الكبيرة لعدد السكان بسبب نزوح أكثر من نصف مليون نسمة من الاراضي المحتلة إلى الأردن وتزايد عدد السكان بنسبة ٣٧٪ سنوياً وإلى حاجة البلد إلى الأموال الكافية للإتنام الاقتصادي لاستغلال موارده والوصول إلى الاكتفاء الذاتي والاستثناء عن المساعدات الخارجية . وفي حين ان

هكذا منه لأصل

عدد سكان الأردن ارتفع من ٤٠٠٠٠٠٠ نسمة عام ١٩٤٨ إلى ١٣٦٠٠٠٠ نسمة عام ١٩٥٣ أي نسبة ٢٤٠ ٪ . فان نسبة الأراضي القابلة للزراعة إلى المساحة الاجمالية ارتفعت من ٤٣ ٪ عام ١٩٤٨ إلى حوالي ١٠ ٪ فقط عام ١٩٥٣ . ولا بد أن تمتشى نسبة الزيادة في الانتاج مع نسبة الزيادة بالسكان .

نواحي مخطط التنمية الاقتصادية

٧ - وفي رأي المتواضع يجب أن يتناول أي مخطط للتنمية الاقتصادية في الأردن الاقطاعات الآتية :

- ١ - توسيع رقعة الأراضي التي تفلح عن طريق الري .
- ٢ - تطوير البلاد تطويراً صناعياً .
- ٣ - استغلال كنوز البحر الميت الضخمة والفوسفات .
- ٤ - العمل على تنشيط السياحة على أوسع نطاق .
- ٥ - تحرير جميع الأراضي القابلة للتحرير .

١ - أما فيما يتعلق بتوسيع رقعة الأراضي التي تزرع عن طريق الري فقد كنت ذكرت لدى مناقشة للموازنة في العام الماضي أن مجموع مساحة الأراضي التي يسيطر عليها الأردن في وادي الأردن تبلغ ٩٤٨٤٣ دونماً وأن مجموع مساحة الأراضي الصالحة للزراعة في الأردن تبلغ ٥١٣٧٥١ دونماً وأن في الامكان زراعة هذه الكمية من الأراضي إذا توفرت لنا المياه للري وإن شركة بركهرز اقدرت كمية مياه الري الضرورية لري هذه المساحة بـ ٧٦٠ مليون متر مكعب في السنة يمكن الحصول على ٤٧٥ مليون متر مكعب منها في السنة من نهر اليرموك وعلى ١٢٣ مليون متر مكعب في السنة من الوديان المتفرقة من الضفتين الشرقية والغربية وهي أودية حرب وزقلب وجرم وبياض وكفرنجة والورقاء وشعيب وكفرين وزامة وتقع جميعها في الضفة الشرقية وعلى ٧٨ مليون متر مكعب في السنة من أودية الغادرة والموجا والفسط وأريحا وتقع جميعها في الضفة الغربية فيكون المجموع ٩٧٦ مليون متر

مكعب بالنسبة منها ٧١ مليون متر مكعب لا يمكن استعادتها فتكون المياه الوفرة من اليرموك والوديان والينابيع ٦٠٥ مليون متر مكعب وإن الفرق بين ٦٠٥ مليون متر مكعب الممكن توفرها وبين ٧٦٠ مليون متر مكعب ما تحتاجه للري المساحة الصالحة للزراعة ١٥٥ مليون متر مكعب يمكن الحصول عليها من نهر الأردن الذي لا تقل حصة الأردن منه عن هذه الكمية .

وقد تمتعت إذ ذاك ولا أزال أتمنى أن يكون في الامكان في المستقبل القريب والبعيد توسيع مشاريع الري بحيث تروي جميع مساحة الأراضي الصالحة للزراعة في وادي الأردن وهي ٥١٣٧٥١ دونماً بقصد زيادة الدخل الأهلي وازدهار الثروة الوطنية علماً أن أقصى ما يمكن ريه بواسطة مشروع قناة النور الشرقية بسد انجاز مرحله الثلاث هو ١٢٠ ألف دونم .

وتقوم الآن سلطة المياه المركزية تحت اشراف مديرها العام مستر اوليفر فولسوم بضبط وتحسين مصادر المياه من سطحية وجوفية تتنازل ١٣٥٧ نباً و ١١٨ ثراً ارتوازيّاً وكثيراً من البرك والسدود والأقبية والخرافات بما فيها المنطقة الصحراوية بنية حفظ المياه وعدم هدرها والاستفادة منها مما يساعد كثيراً على حل مشكلة المياه في الأردن ويؤمن ماء الشرب في مواسم الجفاف ويسهم في التنمية الاقتصادية .

٢ - وأما فيما يتعلق بتطوير اقتصاد الأردن صناعياً فأمر حيوي للتنمية الاقتصادية ذلك أن الاقتصاد الأردني لا يمكن أن يعتمد على القطاع الزراعي فقط مهما بلغ دخل الأراضي الزراعية التي تزرع بطريق الري لأن القسم الأعظم من أراضي الأردن يزرع زراعة جافة (بعل) أي أنها تعتمد على الأمطار الموسمية . وتقدر مساحة هذا النوع من الأراضي بـ ٦٠٠٠٠٠٠٠٠٠ دونم . وبلاد مثل الأردن تتوقف حياتها الزراعية على الأمطار الموسمية التي تنسحب في بعض السنين كما حدث في الثلاث سنوات السابقة بحيث تصبح اقتصاديات الأردن مهددة ومتأرجحة وغير ثابتة

لا بد من البحث عن موارد أخرى ثابتة لا قامة كيان اقتصادي سليم .

ومن ثم كانت الحاجة ملحة لتطوير البلاد صناعياً . وهذا التطوير يستلزم بعد دراسات علمية دقيقة تنفيذاً للمشاريع الصناعية والصناعية الزراعية التي تتوفر لها المواد الخام في البلد وتكون اكلانها الانتاجية أقل من اكلان مثيلاتها في الخارج . ويمكنها منافسة مثيلاتها في الأسواق الخارجية .

وتحقيقاً لهذه المشاريع يقتضي توحيد الطاقة الكهربائية في المملكة تحت اشراف سلطة واحدة لتزويد جميع المنشآت الصناعية في المملكة بالطاقة الكهربائية بسعر يتراوح بين خمسة والعشرة فلسات للكيلوات الواحد . ولعل من الممكن حصر توليد الطاقة الكهربائية في سد يقام على اليرموك مثلاً . وأنا أعلم أن إقامة مثل هذا السد هو ضمن أهداف سلطة المياه المركزية .

كما يقتضي الاستفادة من مشروع مضاة البترول عن طريق تخفيض أسعار المواد المشتتة إلى أدنى حد بحيث يمكن الافادة منها في المنشآت الصناعية بأرخص الأسعار .

ان تطوير البلاد صناعياً يقتضي تأسيس مصرف صناعي لامداد أصحاب المشاريع الصناعية بقروض طويلة الأجل .

٣ - أما فيما يتعلق باستغلال كنوز البحر الميت الضخمة فقد بحثنا في مناقشة للموازنة في العام المنصرم حيث ذكرت أن الماجو بيرك قد حلل عام ١٩١٩ مياه البحر الميت فوجد أنها تحتوي على عدة أملاح منها كلوريد البوتاس بمعدل ٢٠٠٠ مليون طن ، و بروميد المغنيزيوم بمعدل ٩٨٠ مليون طن ، وكلوريد المغنيزيوم بمعدل ٢٢٠٠٠ مليون طن ، وكلوريد الكالسيوم بمعدل ٦٠٠٠ مليون طن ما عدا كلوريد الصوديوم وهو الملح الاعتيادي . وإن الفصوص قد دلت على أن كثافة الأملاح في مياه البحر الميت تتراوح بين ٢٢٧ غراماً في اللتر الواحد على سطح

البحر وبين ٣٢٣ غراماً في اللتر الواحد على عمق ١٠٩٠ قدماً مما يدل على ضخامة الثروة المعدنية في البحر الميت .

هذا عدا عن الأملاح المجولة المستقرة في قعر البحر التي تقدر بـ (٩) ملايين طن تكفي لتزويد مزارعي العالم من السماد لمدة مائتين وخمسين عاماً .

كما ذكرت ان مادة البوتاس تستعمل في صنع الأسمدة والصناعات الطبية والحربية والكيمياوية وغيرها .

انني أعلم ان شركة باسم شركة البوتاس العربية كانت تأسست برأسمال اسمي قدره ٤٥٠٠٠٠٠ ج . مقسماً إلى ٩٠٠٢٠٠ سهم بقيمة خمسة دنانير كل سهم أسهمت الحكومة الأردنية بمائة ألف سهم قيمتها خمسمائة ألف دينار ومنذ أن أسست هذه الشركة لغاية اليوم لم يتحقق مشروع استخراج الثروة المعدنية الذي إذا ما تحقق سيفتح آفاقاً جديدة في الصناعات الكيمياوية والبترو كيميائية ويجعل للأردن كياناً اقتصادياً ثابتاً لا يعتمد على الأمطار الموسمية شأنه في القطاع الزراعي .

انني مقتنع ان مشروع استخراج معادن البحر الميت هو العمود الفقري في تطوير الاقتصاد الأردني ولسكني أنول بكل احترام انني لم المس نظرة جدية من قبل حكوماتنا المتعاقبة لخطورة هذا الموضوع في الاقتصاد الاردني . ولعل أحد أسباب ذلك كون الاردن قد ارتبط بشركة البوتاس العربية التي تجرد المشروع بسببها بالنظر لملاقات الدول العربية بعضها بعض .

وفي رأي المتواضع ان هذه الثروة المعدنية لا تقل أهمية عن ثروة البترول .

انني أعلم أن أحد الشخصيات الاجنبية قد قدم هذا العام للأردن بحث إمكانية استخراج نمادين البحر الميت واني أقولها بصراحة أن وضع الاردن الاقتصادي الراهن وما يتطلبه من ازدياد في الدخل القومي وتطوير زراعي وصناعي يحتم على الاردن أن لا يفرط في هذا الامتياز وأن يحتفظ به لنفسه ولنفسه فقط .

هكذا منذ الأصل

ولست بحاجة إلى الإشارة إلى معدن الفوسفات الذي يستتقاده في مناقشة الموازنة العام الماضي ولكن لا بد لي بهذه المناسبة أن أحث الحكومة على استثمار ما لم يستثمر منه بعد في مناطق الحسا ومكان ورأس النقب . وكانت شركة ماجي انستل قد توافقت مع إحدى حكوماتنا السابقة على إجراء دراسة جيولوجية في منطقة الزرقاء .

ويلزم مشروع استخراج معادن البحر الميت توسيع ميناء العقبة ومد خط سكة الحديد بين معان والعقبة لنقل منتجات البحر الميت والتخفيف من الضغط على الطريق الصحراوي .

٣ - وأما فيما يتعلق بالسياحة فاني أعتقد أننا لم نلها العناية الكافية .

ومع أنني أقدر أن قطاع السياحة هو جزء من خطط التنمية الاقتصادية إلا أنني أرى أنه من الضروري إيجاد وزارة خاصة للسياحة بالنظر لأهميتها في زيادة الدخل القومي عن طريق الدخل غير المنظور .

ويقتضي إقامة الفنادق السياحية في الأردن ومعارض للسياحة في كل سفارة أردنية في الخارج تعرض فيها منتجات صناعة الأراضي المقدسة ورسوم الآثار وغيرها والاشتراك في جميع المؤتمرات والمعارض الدولية وفي طليعتها معرض نيويورك الدولي الذي قدم من أجله إلى الأردن مستر هارولد ماينور رئيس جمعية أصدقاء الشرق الأوسط وممثل معرض نيويورك العالمي لأن الأحياءات الأخيرة قد دلت على أن معدل عدد السياح الأمريكيين للأردن في كل سنة يعادل معدل جميع السياح من القارة الآسيوية كما يعادل معدل جميع السياح من البلدان الأخرى مجتمعة باستثناء السياح من رعايا الدول العربية .

وقد دلت الإحصاءات الأخيرة أيضاً على أن نسبة عدد السياح للأردن تزداد بمعدل ٢٦% في السنة في حين أن الزيادة في الأعمار الأخرى تتراوح بين ٢٥% - ٢٥%

وهذا مما يشير بازدهار السياحة ومساهمتها في زيادة الدخل القومي .

وإذا علمنا أن الكثيرين من السياح القادمين إلى المنطقة المحتلة يخيب أملهم عندما يلمنون أن المقدسات المسيحية لا تقع في المنطقة المحتلة أدركنا مدى رعاية غيرنا للسياحة وتأثيرها علينا .

٤ - أما فيما يتعلق بالترحيل فاني مقتنع أيضاً أننا لم نوله العناية اللازمة ، لقد عقد مؤتمر الحجاج العالمي الخامس في جامعة واشنطن بمدينة ستيل عن أعمال الولايات المتحدة ودام ثلاثة عشر يوماً من ٢٩/٨ - ٦٠/٩/١٠ وقد اشترك في هذا المؤتمر ما يقرب من ألفي مندوب من مختلف البلدان في العالم يمثلون ٧١ دولة . وقد دعي إلى هذا المؤتمر ما يقرب من ثمانين دولة من الدول الممثلة في هيئة الأمم المتحدة بما فيها الأردن التي اعتذرت مع الأسف عن حضور هذا المؤتمر الهام علماً أن الحكومة كانت تعتزم أن توفد هذا العام من يمثلها في مؤتمر الحجاج المنعقد في اليابان ولكنها نفت ذلك .

وقد تناول المؤتمر كثيراً من الأبحاث المرجحة الخاصة باستخدام منتجات الحجاج والأراضي المرجحة على أفضل وجه . ولم ينحصر البحث في تاج الحجاج فحسب بل تعداه إلى إنتاج الملف وحفظ القرية والمياه والحيوانات البرية وتأمين المنتزهات في الحجاج للسكان .

وما يدل على اهتمام العالم الخارجي في الحجاج أن اللورد فارتن قدم للأردن في شهر شباط الماضي للإطلاع على مدى تقدم الترحيل في الأردن .

لقد دلت الإحصاءات أن الأراضي الصالحة للترحيل في الأردن تبلغ ٢٣٠٠٠٠٠ دونم لم يخرج منها على ما اعتقد سوى ٦٠٠٠٠٠ دونم بالإضافة إلى ٥٠٠٠٠٠٠ دونم محرجة بأحراج طبيعة .

ويبقى أنه لو قمنا بخطط ترحيل جميع الأراضي الصالحة للترحيل في الأردن من الأنواع التجارية النافعة

في صناعة الآثاث والتجارة مثل هاملاك وبروز وسيدر وماهوجوتي ساهمت إلى حد بعيد في زيادة الدخل القومي بنسبة لا تقل عن نسبة دخل منجم أحد المعادن الهامة .

وفي الأماكن أن نستعين في تمويل خطط الترحيل من الصندوق الخاص للمساعدة الفنية التابع لهيئة الأمم المتحدة كما فعلت الحكومة اللبنانية عندما وضعت مخططاً للترحيل في لبنان .

ولذا يترتب على المسؤولين أن يعملوا للحفاظ على الحراج وتشجيع انتشارها ولاجذاب السياح ولتوفير مصادر المياه والحماية القوية من الانجراف ولتجميل الجبال والهضاب والوديان بالأحراج ولتأمين العمل للمواطنين والوقود للمواطنين والملف والمرامي .

المجلس الاقتصادي الأعلى

٨ - ولتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية لا بد من توحيد الجهود تحت سلطة واحدة تسمى « المجلس الاقتصادي الأعلى » تناط به جميع الصلاحيات وتوضع تحت تصرفه الأموال اللازمة لتنفيذ برامج التنمية الاقتصادية على أن يكون مرتبطاً بوزارة خاصة كوزارة الاقتصاد الوطني . ويقتضي أن يضم مثل هذا المجلس بين أعضائه ممثلين عن وزارات التربية والتعليم والزراعة والمالية والاشغال العامة والصحة ورجال الاقتصاد والمال والتعرف التجارية والصناعة وأسائفة الاقتصاد ورجال الفكر وتقائي المهندسين والعمال بحيث تتبثق عن هذا المجلس لجان فرعية يناط بكل منها المهام التي تقع ضمن اختصاصها .

كما يجب أن تتناول برامج التنمية الاقتصادية البعثات العلمية بحيث ترسل البعثات للخارج ضمن نطاق أهداف المجلس الاقتصادي الأعلى للتنمية الاقتصادية للتخصص فيما يتطلبه تطوير الاقتصاد الأردني لا أن ترسل البعثات دون خطط مدروس بعبداً عن برامج التنمية الاقتصادية . ويلزم التطوير الاقتصادي توسيع أعمال دائرة الإحصاء وتقويتها حتى تجري الإحصاءات العلمية الدقيقة

اللازمة بكل ناحية من نواحي التنمية الاقتصادية وتضمنها تحت تصرف مجلس الاقتصاد الأعلى ليسير على ضوئها .

وهنا يقف المرء متسائلاً ولكن من أين المال فنجيب لقد قدرت كمية رأس المال اللازمة للأردن لتطوير إنتاجه القومي وتوسيعه في كافة القطاعات خلال عشر سنوات من ١٩٥٥ - ١٩٦٥ بحوالي ١٢٠ مليون دينار .

فإذا افترضنا توفيراً وطنياً بمقدار ٥٥ مليون دينار على مدى العشر سنوات القادمة فإن هذا التوفير يؤمن للأردن ٥٥ مليوناً من أصل ١٢٠ مليون دينار بحيث يجب تأمين الفرق من الخارج على أن تغطي الأفضلية للمصادر المحلية والعربية من المصادر الآتية :

- ١ - توظيف رؤوس الأموال العربية .
- ٢ - قروض من المؤسسة العربية للإنماء الاقتصادي .
- ٣ - هبة وقروض حكومة المملكة المتحدة .
- ٤ - هبة حكومة الولايات المتحدة .
- ٥ - قروض من صندوق الأقرض الإنمائي الأميركي .
- ٦ - قروض من البنك الدولي للإنشاء والتعمير .
- ٧ - قروض من بعض الحكومات الأوروبية مثل حكومة اتحاد ألمانيا الغربية .
- ٨ - مؤسسة التمويل الدولية (وهي تابعة للبنك الدولي للإنشاء والتعمير) .
- ٩ - صندوق الأمم المتحدة للتنمية الاقتصادية .
- ١٠ - توظيف الأموال الموجودة في البنوك داخل البلاد وخارجها .
- ١١ - طرح سندات حكومية للبيع .
- ١٢ - طرح أسهم الحكومة في الشركات المختلطة .
- ١٣ - الضرائب التصاعدية .

هكذا منذ الأصل

١٤ - إمكانية تأسيس شركة تأمين مختلفة من الحكومة والشعب.

ولذلك فأنني أهاب بحكومتنا الرشيدة على وضع مخطط للتنمية الاقتصادية يستهدف من جملة ما يستهدف:

١ - القيام بإجراء دراسات وإحصاءات علمية للطاقة الانسانية والزراعية والصناعية والثروة المعدنية في الأردن.

٢ - توحيد أجهزة القائمة في الأردن للنموط بها وضع المخططات الانمائية بجهاز واحد.

٣ - العمل على اقتطاع اللاجئين اكبر مساحة من اراضي الدولة وتقديم القروض الزراعية والصناعية والتعاونية لهم ليصبحوا منتجا فعالا في التنمية الاقتصادية للأردن.

٤ - العمل على توسيع رقعة مشاريع الري لري اكبر مساحة ممكنة من الأراضي الصالحة للزراعة.

٥ - تطوير البلاد تطويراً صناعياً شاملاً وإنشاء مصرف صناعي.

٦ - استغلال كنوز البحر الميت الفخمة والقوسفات في المناطق النائية بهذا المعلن.

٧ - العمل على تحرير جميع الأراضي الصالحة للتحرير.

٨ - العمل على ايجاد وزارة للسياحة وتنشيط السياحة على اوسع نطاق.

٩ - العمل على مناصرة الجهود لأخراج البترول.

١٠ - العمل على تشجيع الراسمائل العربية.

وأما فيما يتعلق بفصول الموازنة وأرقامها فاني اعتقد ان نواحي الاقتصاد والتوفير قد روعيت فيها بقدر ما تسمح به واردات الموازنة ولكني اعتقد في الوقت ذاته ان على الحكومة ان تهج سياسة تقشف بحيث تجتهد لاستيراد جميع الكماليات وقسماً كبيراً من الضروريات وان يقصر الاستيراد من جملة ما يقصر

على المواد المنتجة التي يمكن تصدير نتائجها الى أقصى حد ممكن. وأنا اعلم ان بعض الدول التي تبلغ موازنتها السنوية ملايين الدنانير لا يستورد أبداً سلعة من صنع الخارج فلماذا لا نحذو حذو تلك الدول لتوفر العملة الصعبة ونحتفظ بدخلنا القومي.

هذا ما اريد ان اقوله حول الموازنة وهذه هي الخطوط العريضة لمخطط التنمية الاقتصادية للأردن التي اضعتها بين ايدي حكومتنا الرشيدة ورجال الأعمال والاقتصاد في الأردن لدراستها وتمحيصها والعمل على تنفيذها أو ما يمكن تنفيذه منها للنموط بالأردن نمطاً اقتصادياً شاملاً بنية التوصل الى التكامل الاقتصادي والاكتشاف الذاتي والاستغناء عن كل عون منها كان منشأه ومصدره ومعطيه ولكن دستورنا شعار مليكنا العظيم.

(فلتبين هذا البلد ولنخدم هذه الأمة)

نعمل ببوجه ونهتدي بهديه وإلى تحقيق هذا الشعار الخلاق فليعمل الماؤون والله ولي التوفيق.

- ٤ -

الرئيس : الكلمة الآن للسيد عبد اللطيف النبتاوي للتعليق.

السيد النبتاوي نائب نائيل : معالي الرئيس ، حضرات النواب المحترمين ،

دعوت مشروع قانون الميزانية العامة لسنة ١٩٦٢/٦١ واستمنا الآن إلى تقرير اللجنة المالية الموقرة المثبقة عن هذا المجلس الكريم والتي تشكرها على توصيها جميعها ، وكما تملكون سادتي فان مشروع قانون الميزانية هو الخطر ما يعرض على المجالس النيابية ومن واجبتنا نحن هنا في هذا المجلس تركيز دراستنا على ما تقتضيه المصلحة العامة التي تجلب الرخاء والطمانينة للشعب ، ونحن والحكومة مسؤولون في معالجة الاوضاع بجميع نواحيها في هذا البلد والتي نلتم باتنا واحد في احاسيسنا وانسانيتنا في جلب الخير

كل الخير ، كما يجب ان تحمل العبء في تصحيح تلك الاوضاع ما دلم هدفنا السعي وراء حياة أفضل باذلين الجهد لتكون النموذج الصالح للأمة المتطورة في شق الميادين . إذا فما علينا إلا أن نجدد ونبتكر لساير تطاور المعور ومتطلبات الزمن .

معالي الرئيس ، حضرات النواب ،

يتكرر استعراض سياسة الدولة على موازنتها وقد أكسبت الدستور الحق في مناقشة سياسة الدولة العامة وبهذه الروح أقدم بإبداء الملاحظات التالية :

١ - المساعدات الاجنبية :

أ - بلغت المساعدات والقروض أو قدرت على الاصح في هذه الميزانية بمبلغ (١٩٣٠٠٠٠٠٠) دينار ونقصت عن السنة الماضية بمقدار (٣٧٠٠٠٠٠٠) دينار لا أريد أن أبحث في أمر الاستغناء عن هذه المساعدات التي تعتبر عطاءاً يثير مشاعر الكره أكثر مما يثير مشاعر الرفان بالجميل سواء أكانت هذه المساعدات مشروطة أو غير مشروطة ، وحرصاً منا على أن لا يمس هذا العطاء كبرياء الشعب فاني أنادي وأدعو أن يتجه هذا العطاء اتجاهات إنتاجية يحقق بعضها من الاكتفاء لنخرج به عن نطاق الاحسان إلى نطاق التعاون المنتج البناء لا أن نستغنى به من الحاجات العارية أو من أجل أن تكون سوقاً ذات قوة استهلاكية . انني أطلب من حكومتنا الرشيدة أن تلجأ إلى هذا التفسير مع من يقدم لنا هذه المساعدات وتشترط مشاريع تكسبنا نوعاً من الاكتفاء على أن لا يذهب الكثير منها رواتب للخبراء أو بدل ايجار لسكنهم وسياراتهم . وجملة الملك المعظم دعا إلى هذا في خطابه البناء الذي تفضل والقائه مساء ١٥ / ٤ وخص به هذه الناحية بالذات ولا يزال صدها يرن في الأذان استجسناً .

٢ - زبدت المخصصات لوزارة التربية والتعليم بمقدار (٧٥٥٠٠٠) دينار وتكاد هذه لا تكفي الاحداثات الجارية التي يفرحها الشعب كل عام على هذه الوزارة وهم كثر أرجو أن تتوافر الامكانيات لتخصيص

المبالغ الكافية لتكون نواة للجامعة الأردنية التي هي الحلم الجميل لكل مواطن اردني وعلى الخصوص سماحة وزير التربية والتعليم الذي يحاول أن يحقق ذلك .

ب - تدفع وزارة التربية والتعليم مبالغ جسيمة ايجاراً لمدارسها . أرجو الحكومة أن تساعد المجالس البلدية لأخذ قروض ولاجل طويلة من البنوك بكفالتها لتبني بها مدارس تصبح بعد سنوات ملكاً للدولة .

ج - أرجو أن يسعى سماحة وزير التربية والتعليم بقرنة من صدره الرحب ان انا وجهت نظر سماحته الى ملاعب المدارس وأسوارها خصوصاً مدرسة الملك طلال ابن عبد الله النموذجية في نابلس والتي سبق وطلبت من سماحتكم ومن معالي وزير المالية خصصات لها ولو من أمان الجيوب المباحة والتي أريد من يهبها تشييل الأيدي العامة يتوجه من جملة الملك المعظم . فلم تكل تلك المدرسة شيئاً بل وعدت الميزانية الجديدة التي مع الاسف لم أجد فيها خصصات لتلك المدرسة وإن أنا طمعت أكثر فاني أطلب بناء المكتبة وقاعة المحاضرات على ظهر مظلتيها خصوصاً وقد وعدتم سماحتكم عند زيارتكم لها بتاريخ ٢٣/٢/٦٠ بذلك .

٣ - أرجو من معالي جميل باشا وزير الصحة أن يسعى بحلمه أيضاً إذا تقدمت من معاليه أن يشمل مستشفى نابلس بنياته ، هذا المستشفى الذي أصبح بوضعه الحالي لا يسد حاجة لواء نابلس الكبير حيث هو بحاجة إلى التوسيع وتجهيزه بالمعدات الطبية الحديثة كما هو بحاجة إلى طبيب للنظام وآخر للأورام الحديثة التي كثر انتشارها ، وانقل إلى معاليه وهو أدنى طمعا ان هنا اختصاصيون من أبناء هذا البلد لمعوا في مستشفيات أمريكا نفسها يتوفر فيهم الاستعداد للعمل بأردنهم مضحين بالمرض النخية ليسمووا برقاء مجموعتهم التي يحبونها .

٤ - كثيراً ما سمعنا بأن وزارة المواصلات (البرق والهريد) بأنها عاجزة على بناء دار للهريد في نابلس لتفريق في دارها الحالية . ولدى رؤية المخصصات لم أجد ذكراً لذلك . ان الطلبات على الهواتف في نابلس كثيرة ولكن

هكذا منه لأصل

خارجية بريطانيا العظمى شهود عنده (بوليس وترتك) وكان آتذ في الاجازة وعندما عاد الى عمله سئل في مجلس العموم لماذا تستخدم هذين الجنديين ؟

قال : ان الترتك يحضر لي بريدي الرسمي والبوليس هو حارسي الخاص فما دام ان وزير خارجية بريطانيا يحاسب عن جنديين وهما في الوقت نفسه حارسه والآخر يأتيه بالبريد الرسمي ، فما قول احد ضباطنا الذي يستخدم ثلاث او اربعة او خمس واكثر واكثر فاذا كانوا وحتى الآن ورغم مناداتنا في العام الماضي بهذا الخصوص لم يكفوا ابداً . وحتى الآن سيستمرون هذه السيارات وهؤلاء الجنود لمصلحتهم الخاصة ، واذا كان البلد الذي يحكم دستورياً ، حكماً دستورياً ،

ويوجد فيه مجلس نيابي يبه الى هذه الامور ولا يسمع لمجلسه اليس الاول بهم ان يستمعوا الى نداء جلالته الملك وقائدهم الاعلى الذي يقول دائماً ويحث على ان تكون مقصدين حكومة وشعباً حتى تصل الى الاكتفاء الذاتي ، واني بهذه المناسبة استطيع ان اقول ان دولة رئيس الوزراء المؤتمن الاول لدى جلالته الملك على مصالح الامة يستطيع ان يوقف هذه الاعمال عند حدها ، كونه رئيس وزراء دستوري له حق ان يتدخل في كسل امر ، كبيراً كان او صغيراً ، حتى في اتمه الامور ، وهذا شرف عظيم لدولة الرئيس .

كل سنة تأتينا الحكومة بميزانية الجيش وميزانية الامن العام مقفلة لا ندري ماذا تحوي وماذا تحتوي ، ونصدق عليها بدون ان نعلم اي شيء فيها ولا ادري عند الحكومة ، ما هو هذا المذبح الذي يدعوهما لاستعمال هذه الخطة مع مثلي الشعب الذين لا يحق لهم ان يصدقوا على شيء الا بعد ان يعلموه ويعلموا كيف يصرف ، لذلك ازيد ان تبين لنا الحكومة لماذا تأتينا بهذه الميزانيات مقفلة فاذا كانت الحكومة تفعل في اخلاص المجلس فيما لم اطلع على هذه الميزانيات او اذا كان هذا شيئاً سرياً فليتبين ان تفقد جلسات سرية لهذه الغاية ، لأن الميزانية لا توضع بالأت حاسبه ، بل يضعها رجال نيا ترى هل هؤلاء الرجال الذين يضعون الميزانية آمن من مثلي الشعب على ميزانية الجيش ؟

ضيق المقسم يجعل تلبية تلك الطلبات متعذراً . اطلب من معالي الوزير ان يعطي هذا البلد النامي حقّه وأن يُلطف بالامر لسرعة نقل مقسم عمان الهاتفي والذي أصبحت في غنى عنه ولو أنه مستعمل . اني تقدمت بهذه المطالب للبلدي وأنا معتقد بأن الخدمات العامة في الدولة لا توزع على الالوية وانما توزع بحسب متطلبات التنمية الاقتصادية دون أن أكون متحيزاً للبلد الذي أمثله ولكن حاجة البلد هي التي دفعتني لاطلب ما طلبت .

٥ - تنفيذ المشاريع الزراعية وزيادة خصصات تلك الدائرة الحيوية الحساسة وكل امل بالحكومة أن تسي لتنفيد المخططات الموضوعة عند معالي وزير الزراعة .

٦ - علاوات القضاة :

القضاء هو الجهاز الذي يؤمن العدل للسلطان وعلى هذا يجب تأمين الحياة الكريمة للقضاة للجلولة دون انحرافهم ان منح القضاة علاوات فنية سوف لا يكون عاملاً في تضخيم الموازنة التي تدعو لضغطها خصوصاً اذا علم ان هذه العلاوات سوف لا تتجاوز ثلاثون ألف دينار في السنة . وبالجملة أرجو أن تتعاون السلطان التشريعية والتنفيذية لوضع الاسس الاقتصادية الثابتة لهذا البلد الناشئ ليباري كل ركب متطور والسلام .

- ٥ -

الرئيس : الكلمة الآن لمعالي السيد قاسم الهنداوي السيد الهنداوي نائب أريد : معالي الرئيس ،

حضرات النواب الكرام . قرأت مشروع قانون الموازنة لهذا العام ولم اجدهما يمكنني من الاعتراض عليه حيث رأيته في الموازنة تخفيضاً ملموساً في النفقات وقرأت قرار اللجنة المالية المؤثرة فاشكرها على تواضعها .

تعود بي الذاكرة الآن الى مثل موقعي هذا من العام الماضي حيث اشرت الى تصرفات قادة الجيش في السيارات واستخدامهم هذه السيارات لمصلحتهم الخاصة (شحات الهوا) لما كلاتهم ولايتهم ولزوارهم ، تحمل (الزين) لزمراهم ، وشارت الى استخدام الضباط والقادة لعدد من الجنود في بيوتهم . وسمعت ان المستر ويلن وزير

الامن العام ، انني اطالب الحكومة ان تعين للامن العام موظفاً مدنياً قديراً قانونياً و نزيهاً اسوة ببقية الدول المتعددة . .

وزير الداخلية : هل هذا المدير مش مريح ؟

السيد الهنداوي نائب أريد : أنا لا اتعرض لاشخاص إنما أقول واحد مدني نزيه ، أنا لا اتعرض لاشخاص أبداً أنا أقول كل الناس ملاح .

قبل سنتين أقر هذا المجلس بالايجاع اقتراحاً باحداث وزارة للشؤون البلدية والقروية ومضت هذه المدة ولم تعمل الحكومة بهذا الاقتراح .

طلبت في الدورة العادية أن تعيد الحكومة العمل بمستتب جرش بالنسبة لضرورته لمصالح الزراعة في اللواء الشمالي ولم تعمل الحكومة بهذا الطلب ايضاً .

وبالنسبة لتصفية شركة البترول العراقية (I.P.C) وان كنت غير مختص في هذا الشأن لكن اتنى لو أن الحكومة أجلت تصفية هذا المشروع الى سنة اخرى بالنسبة لتقارب وجهات النظر بين الدول العربية لعلنا نستفيد أكثر من هذا .

وبناء على هذه التصفية أذكر أنه يوجد في محطة الاجفور أكثر من ألف نسمة ، تجار وغيرهم ، هؤلاء كانوا يطيبون ويمالجون من قبل الشركة ولذلك الفت نظر الحكومة الى ضرورة العناية بابنائهم سواء من حيث التدريس والصحة . والسلام عليكم .

- ٦ -

الرئيس : الكلمة الآن للاستاذ عبد الباقي جمو

الاستاذ جمو نائب عمان : بسم الله الرحمن الرحيم معالي الرئيس ، حضرات النواب المحترمين .

لا أريد أن أعيد ما تفصل به حضرات الزملاء المحترمين من الكلام ولو أردت ذلك لما استطعت إنما أريد أن أتحدث حول هذه الميزانية التي تقدمت بها الحكومة مشكورة وجهودها ظاهرة في محاولاتها لتأمين هذه الميزانية لهذا البلد الفقير . ومن دراساتي لهذه الميزانية

كما أشار اخواني الكرام يتضح أن ثلثي الميزانية إنما يتكون من المساعدات الخارجية التي لا تستطيع أن تعتمد عليها بالكلية لأنه واضح جلياً أن هذه الجهات التي تقدم المساعدات ربما تصطدم مصالحها مع مصالحنا وربما وقفنا وقفة جارية عند تنفيذ سياسة لها قد لا تتفق ومصلحتنا فتقطع عنا هذه المساعدات . وعلى كل حال الذي أريد أن أقوله أن المراضع مهما كانت كثيرة إذا كانت تمر من أرض رملية لا تستطيع أن تروي الأرض ولا أن توفى بالغاية ، وهذه الميزانية التي حاولت الحكومة جاهدة أن تقفل في نفقاتها فيما لو نفقت بامانة واخلاص من قبل المسؤولين ، ولعل الوزراء المحترمين يعتقدون حينما يقال مثل هذا القول أن المقصود به اشخاصهم ولكن الواضح أن هذه الأموال لا تتفق كلها أو بعضها في المصالح العامة ، وقد سبقي بعض الزملاء الى بعض الأمثلة ، منها : وزير خارجية بريطانيا ، فلا عجب فبريطانيا تعطي الدول الضعيفة ولذلك هم بحاجة الى الاقتصاد أكثر منا فنحن نأخذ من غيرنا والانسان الذي يأخذ من غير تمس سهل عليه أن يتفق من غير تفكير ، ولذلك السيارات الكثيرة العدد التي تستخدم في أوقات في الليل في النهار ، في غير ساعات الدوام ، من قبل الموظفين ، صغاراً كانوا أم كباراً ، مدنيين كانوا أم عسكريين ، أعتقد أن نفقات هذه السيارات تكاد تشكل ميزانية صغيرة تقوم بها وزارة تستطيع أن تنشيء ناحية اقتصادية ربما تعيل عشرات الآلاف من الأسر في المملكة ضحيح ما أشار اليه السيد النائب المحترم الهنداوي أن ضباط الجيش أو قادة الجيش أو الموظفين (القتال) يستخدمون الموظفين والجنود والسيارات لمصلحتهم الخاصة وأنا أعتقد بأنه من الأناسة على أن يقتصد كل مسؤول صغيراً كان أم كبيراً في نفقاته حتى المقررة له . نحن نقرأ في تاريخ السلف الصالح الذي استطاع أن يدوخ العالم وأن يسيطر على العالم وأن يصحوا سادة الدنيا وحكام العالم ، كان قويمهم وكان مسؤولهم وكان موظفهم يقتصد بالنسبة لنفسه ويوسع على الآخرين ، فاهم شيء في هذه الميزانية هو أن نراعي النفقات وأن نسير الحكومة وأهني كل وزير على جهاز وزارته . هذا الجهاز الذي يسلط

هكذا عند العمل

المشروع لم يكن من اصحاب الاختصاص في هذا المشروع، بعد ذلك ماذا؟ بعد ذلك نبدأ من أول الشوط . وتأتي كذلك آخرين ربما كانوا من أهل الاختصاص أو ربما لم يكونوا ومع هذا تكون النتيجة ان الذي اجرم في حق البلد وفي اقتصاديات البلد وفي مشاريع البلد انه يحال للتقاعد حتى يأكل ياتي أيامه وهو نائم مرتاح لا يحاسب ولا يحاسب، لشار النائب المحترم ابو الفوارس الى شركة البوتاس...

(اصوات : ابو غازي)

... ابو غازي الى شركة البوتاس وكانت النتيجة مع الاسف الشديد ان هذه الشركة فشلت وانا اعتقد جازماً واقولها بصراحة ان هذا الفشل لم يكن فشلاً طبعياً إنما كان فشلاً مديراً وربما تكون اسرائيل خلف هذا الفشل . نحن نعلم ان مشروع البوتاس كان مشروعاً قوياً وربما استطعنا ان نتمتع على وارداته نوعاً ما ونحن نعلم ان بعض رجالات الأردن تمسكوا ان يعطوا هذا المشروع ببدان استمروه ، لا بأس سخطوا هذا المشروع وأخذ كل نصيبه من الارباح وملا كل جيبه من السرقات ولكن مع كل هذا كانوا ابطالاً وكانوا مخلصين لجلالة الملك ومخلصين للشعب ومخلصين للوطن ، لا بأس كل أخذ عمله وسأخذ عمله والحساب عند الله ولكن لماذا يتم هذا المشروع عشرة سنوات بينما اليهود استطاعوا ان يقيموا مشروعاً جديداً وأن تكون لهم واردات ضخمة من مشروع البوتاس على هذا البحر الميت ، الميت عندنا وأصبح حياً مع الاسف الشديد عند اسرائيل ، السبب أننا لو استطعنا ان نضع القانون الذي ينادي به كل إنسان ، ينادي به المؤولون وينادي به النواب وينادي به الشعب ، هذا القانون يكون عبارة عن مادة واحدة (من أين لك هذا) حتى نعلم اين تذهب هذه الأموال التي نجعلها بالنسول ، وهو عار في حيننا ان يقيموا متهدين عليها حتى نعلم اين تذهب هذه الأموال فليوضع مثل هذا القانون (من أين لك هذا) . فإذا حاجبنا أنفسنا على هذا الأساس اعتقد باننا في فترة قصيرة وببعضات متتالية نستطيع ان نستغل موارد

مباشرة بعد تصديق الميزانية على نفقات أو مخصصات الوزارة لتبذر هذه النفقات ويأتي العام القادم ولا تجد في صندوق الوزارة شيئاً من المخصصات ، أين تذهب؟ أؤكد لكم ان العمارة التي تقوم بها الحكومة وتكلف ٥٠٠٠٠ دينار مثلاً لو أنما رجل لنفسه بنفس الحجم ونفس الشكل والصورة لما كلفت ٢٠٠٠٠٠ دينار ولكانت العمارة تامة من النواحي الفنية والهندسية أحسن مما تقوم به الحكومة بمبلغ ٥٠٠٠٠ دينار . وهذا معناه ان هذه المخصصات تذهب الى الجيوب قبل ان تذهب الى النواحي التي خصصت لها ، كنت قد وجهت سؤالاً الى معالي وزير الأشغال عن الطرق وما هي الاسباب التي تؤدي الى خراب الطرق بعد تمهيدها بأسبوع أو أسبوعين أو شهر أو شهرين؟ أمي الناحية الفنية؟ تقص في الناحية الفنية أم هي المخصصات الباهظة التي تصرف على هذه الطرق ١ ولكن مع الاسف الشديد كان الجواب ان السؤال لم يحدد الطريق التي حصل فيها الخراب فكان جوابي ان وزارة الأشغال وزارة نشطة جداً والطرق أصبحت كثيرة في المملكة والخراب في هذه الطرق كلها مع الاسف الشديد ، وناحية ثانية أسمعا من الناس ، انهم يقولون : لعل هناك مؤامرة تحاك عند المواطنين بين وزارة الأشغال وبين أصحاب الشركات الذين يستوردون السيارات وقطع السيارات حتى تستطيع هذه الشركات ان تتيسر اكبر كمية ممكنة من القطع والسيارات على المواطنين لان الخراب يتحقق بسبب هذه الطرق التي إذا خربت لا تصلح وإذا صلت لا يوضع فيها ريع المخصصات التي تخصص للتصليح ، هذا واضح لا يستطيع انسان ان يثق به أبداً لأنه مشاهد لكل ذي بصير .

والناحية الثانية : دائماً نقرأ في الجرائد ونسمع في الاذاعات وبخاصة تصريحات متاليسية كانت في السابق واللاحق لم يقصر في وزارة الاقتصاد عن المشاريع الاقتصادية الضخمة التي تستغل البلديات فادار ولحمة يميز من التبول الى الاكتفاء الذاتي ولكننا مع الاسف لا نسمع عن مشروع تشرع به الحكومة الا ونسمع بعد نومة أهل الكهف الطويلة بان المشروع قد فشل . لماذا؟ لأن المدير ولأن المدير الأجنبي الذي كان يعرف على

ومعادن وكثوز بلادنا فنستغني ، فالنقى مر والحاجة الى الناس ذلة ومسكنة .

اما البترول ... بعد تفكير طويل وبعد ان ثبت لنا ان البترول ظهر في كل بلد عربي يحيط في الأردن حتى اليهود استطاعوا ان يجدوا بترولاً في القسم المحتل من فلسطين ومع العلم ان قرى قوم لوط في البحر الميت عند خسفها احترقت بسبب وجود البترول .

لماذا لم يظهر البترول في الأردن؟

بعد تفكير حاولت ان أجد حلاً لهذا السؤال ولكن مع علمي ان الشركات الاجنية متراطة على الاظهار البترول في الأردن حتى تؤخر هذا البترول وتعتبر البترول في الأردن بترولاً غزولاً لها تقب عنه عند الحاجة ، ولكنني قلت لعل السبب في كل رأس مفكر صلبة ونحن بلادنا بلاد مقدسة فقلت حلاً للسؤال او جواباً على السؤال ربما يكون الاردن صلبة البلاد العربية ، لا يوجد فيه البترول ، ما فيش حل آخر ، ولذلك من هذه الناحية اقترح على الحكومة الكريمة ان تفتح الابواب ، ان لم تكن عندنا امكانيات ، اسام الشركات الاجنية من غير استثناء .

دولة رئيس الوزراء : هذا الذي مرصته .

الاستاذ جو نائب عمان : (مكسلاً)

.. للتقريب عن البترول لاني موثق كما ان كل مواطن والحكومة كذلك متأكدة بان البترول موجود في الاردن ..

دولة رئيس الوزراء : ان شاء الله ..

الاستاذ جو نائب عمان : (مكسلاً)

.. انا اعتقد انه لا شك فيه .

والناحية الثانية عندنا اراضي واسعة واراضي ومياه كثيرة ولكن مع الاسف اجدهنا سياسة وسياسة متوارثة في كل حكومة ، وأية حكومة ، ان هذه الاراضي يجب ان تبقى تحت الدرس الطويل المسهل المكلف الذي لا ينتهي وآخر الامر تنتهي الدراسة ويموت المشروع وتبقى المياه والاراضي الخصبه ميتة لا خير فيها ولا منها . في الأزرق صرفوا قبل سنوات ١٢٥٠٠٠٠٠ دولار لماذا؟ قالوا هذه مخصصات للدراسة وما القصد من هذه الدراسة؟

القصد ان نكشف هل تصلح هذه الارض للزراعة ، ولاي نوع من الزراعة ، كانت النتيجة ان ١٢٥٠٠٠٠ دولار ذهبت لجيوب عدد من الناس ، حفروا خندقاً طويلاً ، قفصوا على الايقار وعلى ثروة الفقراء من المواطنين في الأزرق ثم سجنوا معداتهم وسياراتهم وخيامهم ورجعوا الى بيوتهم سالمين غانمين .

والآن ارى ان هناك ٥٠٠٠٠٠ دينار مخصصات ايضا للدراسة وبالميتا كانت مخصصات للأنتاج ، تأكدوا كما قلت في مستهل كلامي ان المراضع مهما كانت كثيرة اذا كانت تمر من ارض رملية لا تسقي أرضاً ولا تثبت زرعاً وانني اسأل الله تعالى ان يلهم الحكومة الرشيدة على ان تحاسب المشرفين على تنفيذ هذه المشاريع وصرف هذه النفقات الباهظة حتى يضعوها كلها في مواضعها وان تكون جيوبهم غزوة لينكشفوا للشعب وليحاسبهم ربههم وإلا فانتا سنبقي شحادين متسولين .

والسلام عليكم

-٧-

الرئيس : الكلمة للسيد محمد سالم الذويب فليفضل

السيد الذويب : نائب بيت لحم : معالي الرئيس ، حضرات النواب ،

يشرفني ان استهل كلمتي اليوم بتحية ارحاب وتقدير ارفعها من على هذا المنبر الى الاحباب الملكية السنية على الخطوات الملكية الكريمة في سبيل توحيد الصف العربي بتفقيه الجو مع الشقيقتين الجمهوريتين الرئيسة المتحدة والعراق . كي يكون العرب في جميع أقطارهم كتلة متراصة للوقوف في وجه اعداء العرب والعروبة الصبونية العالمية ومن تناصرها في باطلها من الدول الاستعمارية التي تضمر الفل هذا الوطن العربي الخالد ، داعياً الى العمل القدير ان يكلاً جلالته وبين رعايته ليكمل رسالته الخالدة رسالة الثورة العربية الكبرى التي ودها كبراً عن كبر انه على كل شيء قدير .

أعود الى الحديث عن ميزانية الدولة فأسجل بخصوصها النقاط التالية :

انها معتدلة ولكن لي بعض الملاحظات

هكذا منه لأجل

أولاً : لقد رصد في الموازنة أرقام ضخمة لديوان الموظفين ، وقد كانت الغاية لإنشاء هذا الديوان غاية بناء تنظيمية ولكن الديوان في وضعه الحاضر مجرداً من الصلاحيات وما دامت التبة غير متجهة لاعادة صلاحياته اليه وحصره كمستودع للشهادات والاضهارات فاني أقتراح إلغاءه وتوفير ميزانيته لغيره من الابواب .

ثانياً : كما اقترح أيضاً إلغاء قسم الارشاد في دائرة الاصلاح الريفي ، لاني لا ألتس لها تلك الفائدة التي تستحق هذا الجهاز الضخم من الموظفين .

ثالثاً : الموظفون هم جهاز الدولة واذا أردنا جازاً نظيفاً فيجب أن نضمن الحياة السكرية للموظفين . أما خطوة الحكومة في إلغاء علاوة غلاء المعيشة فكأنها تدفعهم دفماً الى الرشوة والى الحصول على المال بغير الطرق الغير مشروعة ، ألا يكفي الموظفون أنهم وحدهم في الدولة يدفعون ضريبة الدخل المستحقة عليهم كاملة بينما يهرب من هذه الضريبة ويشتري الوسائل معظم الانقياء في البلاد وأصحاب المصانع وأصحاب المين الحرة الذين يبلغ دخلهم أضعاف دخل الموظف ولا يدفعون كما يدفع ؟ انني أطالب بالحاج إعادة هذه العلاوة الى الموظفين كما أطلب بالعمل على زيادة رواتبهم وتحسين أحوالهم المعيشية والاجتماعية .

رابعاً : لمنطقة بيت لحم مطالب واحتياجات ، وهذه الطلبات صرحت بها مراراً في هذا المجلس كما قدتناها كاملة لدولة رئيس الوزراء ، عند زيارته للمنطقة قبل أسابيع قليلة فوعدهم خيراً ، ولكنني لم ألتح لها ذكراً في ابواب الموازنة ، لذا فاني أجد نفسي مضطراً لذكر أهمها في هذه المناسبة راجياً العمل على تلبيتها وهي :

أولاً : توسيع شبكة الطرق السياحية في المنطقة واطني في غنى عن القول أن منطقة بيت لحم منطقة سياحية هامة يؤمها عشرات الآلاف من السياح سنوياً والطرق من أهم وسائل الدعاية لرفي بلادنا . أما الطرق التي أطلب بفتحها وتسيدها فهي طريق بيت لحم - الخياض - تقوع وطريق بيت لحم - اطرأس الجراب وطريق بيت ساحور - اترديس - سمر الخليل وتسيده طريق بيت جالا الحضر وكلها طرق سياحية هامة .

ثانياً : بناء مدرسة ثانوية كاملة في مدينة بيت لحم تضم ابناء المدينة والقضاء لأن هذا القضاء يفتقر الى مثل هذا المعهد . والطلب لبناء (ريس هاوس) لراحة السواح في مدينة بيت لحم .

ثالثاً : بناء مدرسة للثلاث في مدينة بيت ساحور فقد علمت ان المجلس البلدي فيها قدم لوزارة التربية والتعليم ارضاً واسعة عليها اربع غرف حديثة لتكون مدرسة للبنات وان المجلس في طريق تسجيلها باسم الوزارة واني اعتقد بضرورة تكتيها فوراً تجاوباً مع مساعي المجلس البلدي الحميدة . وأطالب بالحاج على توسيع يرد بيت لحم ليناسب ومكاتبها المقدسة .

رابعاً : توسيع المدارس في العشار لتستطيع استيعاب اعداد الطلاب الكبيرة .

خامساً : حل أزمة المياه المستحكمة في هذه المنطقة حلاً جذرياً يحفر الابار الارتوازية في مدن هذه المنطقة الثلاث والقضاء وتأمين برك سليمان لهذه الغاية وتسليمها لمنطقة بيت لحم .

سادساً : فتح ابواب التوظيف في الوزارات لائشاء المشاريع والقضاء التملين والسعي لهم بالانخراط في سلك المتجدة .

هذه اهم طلباتنا في هذه الكلمة القصيرة ولكي امل وثقة بأن حكومتنا الرشيدة ستعمل ما في وسعها لتلبيتها تجاوباً مع رغبة جلالة الملك المعظم في بناء هذا البلد وخدمة هذه الامة والسلام عليكم ورحمة الله .

- ٨ -

الرئيس : الكلمة الآن للدكتور داود الحسيني فليفضل .

الدكتور الحسيني نائب القدس : بسم الله الرحمن الرحيم .

ما احل وواقع في النفس المظلمة واتج بحر هذا البلد لو ان كل اردني سمع كلمات الحسين الملك الشاب السنودي واستوعبها ليعمل بها .

معالي الرئيس حضرات النواب المحترمين ،

يجب أن نبداً في بناء بيتسا الصغير البناء الصحيح المبني على أسس سليمة اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً لنرفعه الى المستوى المرموق ليكون بين اشقائه واعياً معترفاً لا جاهلاً محتاجاً ، وحين الوقت لكل اردني مثقفاً كان ام جاهلاً ان يتصور ويفكر في الوضع الحالي المهمل في الأردن وان يتلمس بضمير حي السر الكامن وراء هذه الازمات المتصلة المتواصلة . واني اعتقد ان وراء هذه الازمات اشخاص هم هم يتحرك وتدبر وكهم وكهم من مؤامرة دبرت وكهم وكهم من ضحية ذهبت شاكية الى رجا تاركة خلفها ارامل وابنام ومكولمين نائمة على اولئك المسؤولين عما حدث ويحدث ، ومن الناحية الثانية ان تدوم هية لحكم بالحديد والارهاب وتمشي في المعاملات بالدينار الغير مشروع بدلاً من المحبة والاحترام المتبادل والخدمة للخدمة العامة .

نحن دولة صغيرة ناشئة وجدنا في زمن يجب ان يكون كل من يبني فيه فيناً كفواً غلصاً وجدنا في محيط اقرب الجيران حدوداً طويلة عذو خبيث لا يعرف سوى السس وشراء الضمائر ولا يعيش إلا على القس والاحتيايل وعوضاً عن ان نبني هذا البلد على أساس اجتماعي واقتصادي سليمين وادارة مخلصه آمنة وسياسة مخططة لحمتها المرة والمحة والتعاون عوضاً عن ذلك اسسنا هذه الدولة على المحسوية الشخصية والتلاعب في ممتلكاتها وتفتنا في سرقة أموالها ورفقتها التلاعب ودسنا بنيل من حديد على رأس الضعيف والبناء الشريف فترى الموظف الكفو يمشي مكانه . اضطر ان يصيح همه كتابة المرائض ليرهن حقه ليصل الى المركز الذي يستحقه . والكثير هرب الى بلد شقيق أو غريب ليحي ثمره كفاءته الى بلد يقدر المؤهلات والاتاج ونتمته .

ايتلينا بأننا جيران الحدود الطويلة لاسرائيل التي زوحتنا سياسة الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وأذرتهم انذاك روسيا في جزء عزيز من وطننا واستراتيجية عظيمة وفي الوقت نفسه ليست لدينا المقومات يتكرم بها علينا الامريكان كما فعل من قبلهم البادة الانكليز تمويضاً عن

جريمة اقترفوها وضمايرهم (ان كانت حية) منقولة من هولبا ووالله (وهذا اجتهادي) لو حزيناً امرنا في حينه لكن لراماً على هؤلاء السادة ان يدفعوا اضعاف ما يدفعون مقابل ما يتألون .

واني احمد الله واشكره دوماً على فتحة افواه المسؤولين من السادة الانكليز والامريكان للافضاء ببعض من الحقائق خاصة في قضية فلسطين السلية . فالهم الهمهم المزيد . كما انه ليجر في النفس ويؤلمها بعد كل ما سمعناه ونسمعه من هؤلاء السادة والذين تنتم بالاصدقاء ان تعاملهم معاملة حقاً معاملة القريب الصديق ثم في الوقت ذاته نخاف روسيا التي تعتمد ان تخدمنا في كل مناسبة . فان كنا نخاف الروس من أجل الشيوعية فيجب علينا ان نصلح اوضاعنا الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وبذلك فقط كما غيرنا نكسب من روسيا وتبعد عنا خطر الشيوعية والهمم .

اتنا في حاجة الى سياسة اقتصادية سليمة متطورة تؤمن للبلاد ما تحتاجه من مال لتأمين حسن سير الدولة التامين الذي تشده لتخلص من المساعدات الاجنبية التي اقهمها سيقاً مسلطاً فوق رؤوسنا يقطع اصحابه شرايين الحياة في الدولة في أي وقت يجدون فيه ان مآربهم قد استنفذت وان غاياتهم قد حيل دون الوصول اليها أو إندامها ، وهي طبعاً تتيب اسرائيل .

اني اعتقد ان عوامل السياسة الامريكية البريطانية الاسرائيلية هي التي حالت دون المضي في مشروع « سد المقارة » بعد ان وقعت الاتفاقيات بين الحكومة الاردنية في حينه وكل من وكالة غوث اللاجئين والنقطة الرابعة ذلك المشروع حسب التقارير الرسمية كان سيقدم للاردن أربعة اضعاف مياه اليرموك وما لا يقل عن (٣٠) ألف كيلواط كهرباء وري ما لا يقل عن (٥٢٠) ألف دنم من أراضي غور الصفتين لا (١٢٠) ألف كماني مشروع قناة الغور الشرقية الحالي (ويشغل ما لا يقل عن (٣٠) ألف عامل أي اعادة (١٥٠) ألف شخص ومن المأمول ان يزيد دخل الاردن بما لا يقل عن (١٢) مليون دينار ونصف سنوياً .

هكذا منذ الأصل

نحن نسير في سياستنا الاقتصادية على غير مخطط ونحن يوماً نمنع التصدير ونسعر السلع وفي اليوم الثاني نحلّه. فنشك من قال باستيراد الجنبه من الولايات المتحدة لا من الدنمارك أو هولانده ومسل سيارة الفولكس فاجن أو الأوليل أرخص وأقل كلفة أم الشفوريه . نحن في حاجة الى مجلس اقتصادي أعلى تسير البلاد والوزارة اقتصادياً على هديه ومقرراته يشكل بموجب قانون له صفة تنفيذية.

واسمحوا لي سادتي أن أطلب للمرة الخامسة تقوية جهاز ديواني الموظفين والمحاسبة . وأن نشرع التشريعات السليمة لهما لرفع مستواهما ودعمهما للضرب على أيدي التلاعبين والمستغلين ولرفع مستوى الموظف المخلص الكفوء لتسير مع الركب التقدمي في المحيطين العربي والدولي .

لقد وجدت وزارة الانشاء والتصميم كما اسمها ولكن عملها اليوم انحصر في مراجعة الوكالة عن قطع طلاقات اللاجئين وما شابه ذلك . لذلك اني ارى أن تلحق هذه الوزارة بوزارة الشؤون الاجتماعية على أن تحمل مكانها « وزارة للسياحة وتلحق دائرة الآثار ومثيلاتها في الدولة . وماذا أقول في شركة البوتاس ومشروع مصنع السكر الاحسن أن أقول : لهما الله في هذا البلد الذي خلا مطهراً من الرجال المخلصين المنتجين .

إنني أعرف أنه لا يحال أي موظف على التقاعد يعطي المجال لغيره من أصحاب المؤهلات والكفاءات من الشباب للسير في مصالح الدولة بقوة وشرف لا أن يستخدم هذا التقاعد في مركز آخر وبشكل اخر في جهاز الدولة . ثم لا أدري ما حل الله بحوالي (٦٥) ألف دينار كان يورع بها كل من المغفور له الملك محمد الخامس وأمير الكويت المنفعة اللاجئين . وقد بحث المجلس في جلسة خاصة قضية إحصاء اللاجئين ووطدت الحكومة آنذاك بتأليف لجنة أو لجان للدراس الموضوع وتقديم تقرير الى المجلس وما قد مضت أشهر ثلاث ولم نسمع شيئاً فما السبب يا ترى ؟

أعتقد أن كل مسؤول وكل أردني في الدولة يعرف حق المعرفة واجبات ديوان المحاسبة . ومن أن طيبه أن

يكشف المخالفات والتلاعب والاختلاسات في أموال الدولة وأن يقدم التقارير الرقمية الصحيحة والتفاصيل الواقعية لكل مخالفة أو اختلاس أو تلاعب كالتقارير التي قدمها بكل فخر عن وزارة الخارجية ، وأن على المسؤولين ما دامت ليس لدى الديوان الصلاحيات القضائية لمحاكمة هؤلاء ، أن يلاحقهم ويقمعهم الى المحاكم ليأخذ العدل مجراه ويعود ما للدولة الى خزائنها ويكون هؤلاء عبرة لكل مخالف ومتلاعب وغشلس من كانوا ومن سندهم . واني أشكر ديوان المحاسبة لجرأته في الحق واخلاصه في عمله . وأرجو أن أورد مثلاً واحداً فريداً في الطرق التي تسبها في الاقتصاد والتوفير في أموال الدولة . تدفع السفارة الروسية في بغداد اجار دار سفارتها وسكن سفيرها مبلغ ثلاثة آلاف دينار (حسبما رواه لي مطلع عربي) وتدفع نحن اجار دار سفارتنا وسكن دار السفير مبلغاً يزيد على الأربعة آلاف دينار . وأين نحن من روسيا ماياً . وأرجو سادتي أن أقدم بالشكر الجزيل لكل من ساهم بقله وبفته ويرأس ماله في ايجاد مشاريع الاردن الاقتصادية الرئيسية كالبنوك العربية والاسمنت والمصفاة والفوسفات والديابغة والزيوت الخ .. كذلك يهمني في هذه المناسبة أن أقدم بشكري لوكالة غوث اللاجئين على تفكيرها العملي لزيادة عدد المدارس المهنية للاجئين .

وأما القنس سادتي في مهمما داوونا ستكون فم الاردن للعملة الصعبة والمورد الأول للدخل القومي فالنظر اليها بغير العين التي ينظر فيها اليها ساحة الشنيطي مثلاً . فالقنس بحاجة الى إثارة وتوسيع مطارها بحاجة الى دار محترمة لاماتها وجمع لدوائر الدولة فيها والمصالح العامة فيها وكذلك لن أنسى مستشفى محترم لنستفي من المستشفيات الأجنبية .

تقول الحكومة ان الميزانية (٢٣) مليون و (٤٢٠) ألف وان الميزانية فيها هو مليون وستماية ألف والمفقيقة بالنسبة لاجتهادي هو العجز (٢٠) مليون و (٩٠٠) ألف دينار أي المليون . والستماية ألف دينار وانفسد المساعدات الاجنبية . ثم تقول الحكومة في بيان معالي وزير المالية ان الحكومة قد بذلت تصاريح جهدها من

أجل رفع المستوى الاقتصادي وزيادة الدخل القومي ، والواقع أنني لم أجد بين مشاريع الحكومة ما يضمن زيادة الدخل القومي أي أنني لم أجد أن الحكومة تقدمت بمشاريع التصنيع أو مشاريع زراعية غير مشروع قساة القور الشرقية الذي شجعت في غير هذا المكان والذي سيخرج مئات العائلات من اراض وروثها عن آباءهم وعاشوا وماتوا فيها . ولم تأخذ دائرة السياحة في الميزانية المكان المرموق فهي كما قلت أكثر من مرة هي كبتول الكويت لنا . السياحة سادتي موردنا الرئيسي وفيها خيرتنا وثروتنا وهي لا تحتاج إلا الى دعاية فنية صحيحة ورجال أكفاء مخلصين واصلاحات معينة في البلاد .

فعلية اني لا أوافق على الميزانية فهي هي كما وردت منذ خمس سنوات ولأني أعتقد أن الميزانية الحقيقية هي مدخول الأردن من وارداته فقط لا من وارداته زائد المساعدات الأجنبية وتوابها وتأتجها . وكذلك يجب أن لا نتمد على المساعدات الخارجية كمصدر أساسي في الميزانية بل كمبرع طارئ . ولا أدري ما سيجل بسا لو ان المساعدات الأجنبية قطعت عنا مع هذا التضخم السنوي في جهاز الدولة .

وأحب أن أختتم كلمتي لأشكر كل عربي وارديني سعي بلسانه وبقلمه وبمجهوده لا يطاق الحملات الاذاعية والصحفية متوجاً بشكري للحسين الذي كان أول من لبى النداء والذي تابع مجهوده البناء للتقارب والتآلف بين المسؤولين في البلاد العربية الشقيقة والسلام .

- ٩ -

الرئيس : والأآن الكلمة الأخيرة لمعالي السيد صالح المجالي تفضل .

السيد المجالي نائب الكوك : معالي الرئيس حضرات النواب ،

من دراسة مشروع قانون الميزانية العامة للسنة المالية ١٩٦١ - ١٩٦٢ ولما كان النظر في فصول الواردات والتفقات المبيتة مفرداتها في منه ومن الاصلاح على خطاب معالي وزير المالية الذي قدم به المشروع مع شرح اهم الارقام التي تستوجب التفرع والتفصيل والذي اسهب

بشرحها وبشر بتقديرات الواردات المحلية للسنة الحالية بمبلغ (١٢) مليون و (٥٢٠) ألف دينار بزيادة ملموسة عن تقديرات السنة المنصرمة دون فرض أية ضريبة اضافية ، كما طمأن في الوقت نفسه على حصول الحكومة على نفس المساعدات التي حصلت عليها الحكومة في السنة السابقة دون زيادة أو نقصان ، مع اطلاعه المجلس على اسباب النقص على اعتبار انه ليس نقصاً إنما هو نقص رقمي فقط فقد استوجب الاشادة بجهود معاليه وسهره على اعداد هذا المشروع وتنسيق ارقامه وفصوله .

اخواني :

ان ما ذكرته في مستهل هذه الكلمة هو في الواقع الخطوط العريضة في سياسة الموازنة العامة وهو ما يهم كل مواطن بأن يطعن على موازنة تؤمن بلده سير الجهاز الاداري من جهة وتوفر المخصصات اللازمة للمشاريع القفيدة من جهة أخرى كما ورد بكتاب معالي الوزير ، وان قلت ان هذا ما يهم كل مواطن في الموازنة وقد حصلنا والحمد لله عليه حتى تتوفر لدينا الواردات المحلية التي تمكننا التوسع بمشاريع البلاد في المستقبل ان شاء الله فاني اقول مؤمناً ان اعداد الموازنات من قبل الحكومات ومتناقضات من قبل عملي الا انه يجب ان ترى بمنظار الصالح العام وان يتتد الطرفان الحكومة والمجلس عن استعمال منظار الاقلية الضيق .

اخواني النواب ،

نعم لقد تصحت بهم استعمال منظار الاقلية لأن المصلحة العامة فوق كل اعتبار ومهدف كل مواطن كريم ولكن تجاهل اقليم أو لواء بأسره وسلبه بعض حقوقه المكتسبة كما يتضح بمجلسكم الكريم في الامثال الآتية المجاني مع مرید الأسف الى ضرورة استعمال هذا المنظار مكرها .

١ - منذ عامين تقريباً قررت الحكومات المتتالية فيما قررت محاربة البطالة بتأسيس مدارس صناعية في أكثر من لواء منها لواء الكرك لتوفير التعليم المهني وقد قطع هذا المشروع معظم مراحله حيث تقرر مكان البناء من لجنة مثلة من وزارة التربية والتعليم ومن الحكومة المحلية في

هكذا منذ الأصل

الكرك وفيما كانت معاملة امتلاك الارض وإيصال الماء والكهرباء إليها جارية بين الدوائر ذات الاختصاص أصبح المشروع في غير مكان مما اضطرني لاثارة الموضوع ثانية في هذا المجلس باقتراح دفع في حته لدولة رئيس الوزراء الانعم بتاريخ ١٩٦٠/١/٣١ رقم ١٢٠/١/٨/٣ الذي أحاله دولته بدوره للجهة المختصة وقد وعدنا غيراً بالمدرسة وبقدرة قادر فوجئنا بهذه الميزانية بنقله أيضاً إلى مكان ما .

٢ - من أبسط القواعد مراعاة قاعدة تفضيل الأهم على المهم ففتح طريق على بلد مقطوع من الطريق له أهميته الزراعية أفضل على ما أظن من تمديد طريق ترامي لبلد آخر وتمديد طريق ترامي أفضل على ما اعتقد من تغيير طريق معبد صالح للسيير عليه . فطريق الكرك - المزرعة الصافي الترامي الطريق الثوري الوحيد في الكرك الذي يبلغ طوله نحو سبعين كيلو متر تقريباً والذي يسير عليه يومياً في موسم الحضرافات أكثر من أربعين سيارة نقل كبيرة والذي يوفر للبلد في نفس الوقت ما يقل عن نصف مليون دينار أردني أفضل باعتقادي من تغيير طريق صالح للسيير عليه .

٣ - تقدمت باقتراح للمجلس الكريم لحفر آبار ارتوازية في بعض نواحي الكرك ورفع الاقتراح أيضاً في حته لدولة الرئيس بتاريخ ٦٠/١/٣١ رقم ١٢١/٨/٣ فلم يقرر حتى الآن حفر أي بئر في الكرك .

وبالرغم عما ذكر آنفاً وتديلاً على قيام روح التعاون بين المجلس والحكومة حفاظاً على الصالح العام وحراً منا على الأفكار من المشاريع المفيدة في بلدنا العزيز فاني أؤيد ما جاء بقرار اللجنة المالية البرلمانية آملاً عطفاً من حكومتنا

الرشيده الأخذ بعين الاعتبار بتواصي اللجنة المذكورة واقتراحاتي التالية عند تنفيذ مفعول الموازنة :

١ - الموافقة على دفع أقساط مؤسسة الاقتراض الزراعي من المزارعين المديونين حيوياً بأسعار محدودة لمن يرغب ذلك من المديونين المزارعين لما فيه مصلحة الطرفين المؤسسة والمزارعين .

٢ - توفير خمسين ألف دينار على الأقل من مخصصات صيانة الطرق بما فيها مخصصات طرق الكرك الزراعية لطريق غور الكرك .

٣ - إعادة النظر في موضوع إعادة حق الكرك المكتسب بتأسيس المدرسة الصناعية بتوفير المخصصات اللازمة له من فصول الموازنة والسلام عليكم .

معالي رئيس مجلس النواب

حلفي أهالي غور المزرعة التماساً بطلب بعض الطلبات أقدمه لسماعكم .

الرئيس : هل يوافق المجلس على ضم مريضة ه أهالي غور المزرعة والمقدمة الآن من معالي السيد صالح المجالي إلى أوراق المحضر وإحالتها إلى الحكومة ؟

الجميع : موافقون .

الرئيس : حضرات النواب

لقد اطلعت على الموازنة وناقشتموها في هذا المجلس ، والآن ستعرض إليكم للموافقة فصلاً فصلاً .

أرجو من السكيتير تلاوة قانون الموازنة مادة مادة وفصول الموازنة فصلاً فصلاً والجداول الملحقة بالموازنة .

السكيتير : يتلو :

مشروع

قانون الميزانية العامة للسنة المالية ١٩٦١/١٩٦٢

١ - يسمى هذا القانون (قانون الميزانية العامة للسنة المالية ١٩٦٢/١٩٦١) ويعمل به من بداية السنة المالية المذكورة .

٢ - يخصص لنفقات الحكومة عن الثاني عشر شهراً التي تنتهي في نهاية تاريخ ١٩٦٢/٣/٣١ مبلغ (٣٣٤٢٠٠٠٠) دينار . يوزع بالصورة المبينة في الجدول رقم (١) الملحق بهذا القانون .

٣ - تقدر الواردات للثاني عشر شهراً التي تنتهي في نهاية تاريخ ١٩٦٢/٣/٣١ مبلغ (٣١٨٢٠٠٠٠) دينار كما وردت في الجدول رقم (٢) الملحق بهذا القانون .

٤ - تؤمن النفقات المبينة في المادة الثانية من هذا القانون من الواردات المبينة في المادة الثالثة منه ويؤمن العجز البالغ مقداره (١٦٠٠٠٠٠) دينار من الويادة المتظرة في الواردات ومن الوفرة العام .

٥ - لا يجوز نقل المخصصات من فصل إلى آخر إلا بقانون .

٦ - لا يجوز نقل المخصصات من مادة إلى أخرى في أي فصل من فصول فوق المادة إلا بتسبيب من وزير المالية ونوافقة مجلس الوزراء .

٧ - رئيس الوزراء ووزير المالية مكلفان بتنفيذ أحكام هذا القانون .

هكذا منه الأصل

الجدول رقم (٢)

رقم الفصل	عنوانه	المبلغ دينار	الإجمالي دينار
١	الجمارك والمكوس	٥٠٧٠٠٠٠	
٢	الضرائب	١٩٥٠٠٠٠	
٣	الرخص	٧٨٠٠٠٠٠	
٤	الرسوم	٢٠٠٠٠٠٠	
٥	البرق والبريد والهاتف	٧٠٠٠٠٠	
٦	واردات املاك الدولة	٥٠٠٠٠٠	
٧	القوائد والأرباح	٩٠٠٠٠٠٠	
٨	الواردات المختلفة	١٠٧٠٠٠٠٠	
	المجموع	١٢٥٢٠٠٠٠٠	
٩	المساعدات والقروض الخارجية	١٩٣٠٠٠٠٠	
	المجموع	٣١٨٢٠٠٠٠٠	
	المعجز	١٦٠٠٠٠٠٠	
	المجموع الكلي	٣٣٤٢٠٠٠٠٠	

- ١٠ -

الرئيس : هل الحكومة جاهزة للإجابة أم نرفع الجلسة للاستراحة قليلاً لتمكين الحكومة من تحضير جوابها.

دولة رئيس الوزراء : نحن جاهزون .

الرئيس : تفصل .

دولة رئيس الوزراء : بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس ، حضرات النواب المحترمين ،

لا يسع الحكومة بعد أن استمعت الى تقرير اللجنة المالية وكلمات النواب المحترمين إلا أن تقدم بشكرها الجزيل الى المجلس الكريم على الملاحظات القيمة التي ايدت بصدد الميزانية العامة للسنة المالية ١٩٦٢/١٩٦١ مؤكداً حرص الحكومة التمام على التعاون الصادق مع مجلسكم الكريم بصدق وتجرد وامانة لرفع مستوى هذا البلد في جميع الميادين وتحقيق ما نصبو اليه من رفاهية ومنعة ومستقبل أفضل باذن الله .

يلاحظ مجلسكم الكريم أن الحكومة قد راعت عند تنظيم الميزانية الاقتصاد في النفقات الى الحد المقبول ضمن امكانياتنا المالية مع المحافظة على سير العمل وتوفير الخدمات العامة والمشاريع الحيوية من زراعة واقتصادية وصحية واجتماعية ، كما وانها تجاوزت مع المبادئ التي وضعتها اللجنة المالية في تقريرها الذي عرض على مجلسكم الكريم ، ويسرني أن أذكر هنا أن الحكومة قد أدركت بوعي من مسؤوليتها وتلاقت على الخير والحق مع ما ورد في تلك المبادئ واتخذت الاجراءات المسبقة اللازمة لتحقيقها وانني ساسرد على سامعكم بعض تلك الاجراءات لتكونوا على علم بها :

١ - صدر بلاغ الى الدوائر الحكومية بالامتناع عن استخدام الموظفين الذين احيلوا على التقاعد بمقتضى قانون التقاعد رقم ٣٤ لسنة ١٩٥٩ في ملاك الدولة لافساح المجال أمام طالبي العمل من المستحقين وحاملي الشهادات وخريجي الجامعات .

٢ - رصدت المخصصات المتعلقة باتفاقيات المشاريع العامة على أساس الأمن الواقعي . لقد خفضت الى الحد

المقبول الذي تتطلبه المصلحة العامة مع مراعاة التزامات الحكومة واحترام الاتفاقيات .

٣ - لقد أصدرت بتاريخ ١٩٦٠/١١/١٥ بلاغاً برقم (٦٠) الى جميع الدوائر الحكومية طلبت فيه اعداد الميزانية على أساس تخفيض (٥ - ١٠ ٪) من مخصصات النفقات الاخرى بالنسبة لميزانية السنة ١٩٦٠/٦١ وتجري الآن مراقبة الصرفيات من قبل المسؤولين لعدم تجاوز المخصصات وضغط النفقات بكل دقة وعناية .

٤ - تقوم وزارة الاشغال العامة حالياً باعداد دراسة عامة للطرق القروية التي لم يكمل فتحها في السنتين الماضيتين على ضوء الافضلية والمصلحة العامة والمخصصات المرصودة لها لهذا العام ونأمل أن تكون لدينا قريباً شبكة ممتازة من الطرق القروية التي تربط بالطرق الرئيسية .

٥ - لقد أصدرت بلاغاً برقم (٦٦) تاريخ ١٩٦٠/١٢/٧ طلبت فيه عدم استعمال السيارات الحكومية الرسمية من قبل الموظفين المصرح لهم باقتناء سيارات خاصة وأكدت فيه الافلاخ عن ذلك والتقييد بالبلاغات الرسمية الصادرة بهذا الشأن والا فساخطر الى إلغاء الترتيب المعمول به باستعمال السيارات من قبل الموظفين بشكل عام .

٦ - تمشياً مع سياسة الحكومة في تشجيع الصناعات المحلية وحمايتها من المنافسة الأجنبية أصدرت بلاغاً برقم (١٢) تاريخ ١٩٦١/٢/٢٧ طلبت فيه من جميع الوزارات والسلطات الأخرى ذات الاستقلال المالي عند طرح عطاءات، بفرار لوائح الحكومة والجيش أن يراعى تشجيع تلك الصناعات عندما تتوفر الاشياء المطلوبة شرائها محلياً .

وقد تقرر إقامة معرض صناعي زراعي لتعريف المسؤولين والمواطنين بصناعات بلادنا ونأمل أن تكون النتائج مشجعة وخسنة .

٧ - اهتمت الحكومة بوضع شركة البوتاس العربية وبالنسبة للقوائد المرجوة من هذا المشروع العظيم الأهمية وكذا تأثر بقيود العمل الرسمي ومقتضياته والتزاماته

هكذا منذ الأصل

قد تم اختيار ممثلي الحكومة في مجلس إدارة هذه الشركة من ذوي الخبرة الواسعة بالأعمال الحرة والاقتصاد ، والامل معقود على ان تدير الشركة بفعالية نحو الانتاج ورؤية النور .

٨ - لقد دأبت الحكومة على تشجيع استثمار رؤوس الأموال في الشركات المحلية وعلى إنشاء المصانع وقد اتخذ مجلس الوزراء عدداً من القرارات بموجب قانون تشجيع وتوجيه الصناعة لهذه الغاية ولجنة الائتماء الاقتصادي على استعداد لدراسة أي طلب يقدم إليها بهذا الخصوص ومنح الاعفاءات والتسهيلات المادية والمعنوية .

٩ - هنالك أمر دفاع معمول به يمنع استيراد القمح ومشتقاته ليتسنى للمزارع الأردني تصريف محصوله المقبل وتتوي الحكومة ان تدخل إلى السوق كمشتري للمحافظة على مستوى الاسعار وتخزين كمية وافرة ليدار الموسم القادم . وستدرس الحكومة قضية تصدير القمح من المحاصيل على ضوء جودة الموسم وبعد الاستئناس برأي خبراء الزراعة .

١٠ - اتخذ مجلس الوزراء قراراً بتاريخ ١٩٦١/٤/٥ يتضمن الموافقة على تمديد رصيف البضائع العامة لميناء النقية مسافة مائتي متر بحيث يكون مجموع طوله (٣٦٠) متراً وتجري الاتصالات للحصول على قرض لهذه الغاية ونسعى ما وسعنا إلى تحسين ميثاقنا الوحيد وتشجيع الدول الشقيقة المجاورة على استيراد بضائنا من طريقه .

معالي الرئيس ، حضرات النواب ،

اعتقد ان مجلسكم الكريم يوافق ويقر بقاء مفردات موازنة الجيش والامن العام سرية ومكتومة حفاظاً على المصلحة العامة . واني اتقدم ان كل منكم حريص على هذه الساحة وبقاء ذلك مكتوماً لا يعني من بعيد أو من قريب عدم الثقة مطلقاً بسلطة الجيش والبلد تقضيان ذلك .

واني هنا وأقول ان موطناً ما جازماً لم تمس حقوقه قبل ١٩٦١/٣/٢١ لأن الحكومة رأت ان الموظف قد بنى ميثاقه على أساس الراتب والملاوات التي يتقاضاها

وقررت الحكومة اعتبار ذلك حقاً مكتسباً له اما ما يطراً اعتباراً من ١ نيسان ١٩٦١ ، ومن يوظف في المستقبل فاعتقد ان الراتب الاساسي المخصص للوظيفة والموظف فسخي جداً ويتساوى ان لم يزد على ما يمنح للوظيفة في البلاد المجاورة .

وأود هنا ان اذكر للنائب الدكتور الحسيني ان ما تبرع به المرحوم الملك محمد الخامس وامير الكويت قد رصنت ودفعت وقدرها ستون ألف دينار إلى مركز التدريب المدني في وادي السير واربعة آلاف لصناعة خشب الزيتون والصدف .

أما القدس فهي امرأة الاردن نشعر كما يشعر به غيرنا فقد رصد لها تمديد طريق البحر الميت - القدس ما يعادل وما يقارب مليون دينار ورصد لها ما يكفي لبناء مجمع للدوائر الرسمية في مكان خصص ويقع على شارع صلاح الدين وستساهم الحكومة في بناء او تيل منضم تريد تكاليفه عن المليون دينار تنشيطاً للسياحة ودعمها لها ولا يستطيع ان أمر قبل ان اقول واذكر الدكتور الحسيني انه قد كلف في عام ١٩٥٧ للاسهام بدخول الوزارة في ذلك الحين مع دولة السيد سعيد المفتي ليستفاد من اخلاصه ومواهبه ومقدرته العلمية والاقتصادية ولكنه لم يفعل واستطيع ان اقول الآن ان كلام المسؤول خلاف كلام النظارة والمشاغدين .

معالي الرئيس ، حضرات النواب المحترمين ،

ان مفاهيمنا تقوم على الصراحة والشجاعة والوضوح نكشف واقتنا الحقيقي لبعثنا ونسعى مما للعلاج ونعرض موقفنا المالي وتعمل مشتركون للتغلب على هذا الموقف بالاقتصاد ومضاعفة الانتاج وان ايدينا متعاونة مع اباديكم وجهدنا متضافر مع جهدكم للسير ببلدنا قدماً في مدارج السمران والاصلاح والتقدم مسترشدين في ذلك كله يهدي صاحب الجلالة الهاشمية مراديين جميعاً قولاًه السامي « فلين هذا البلد ولنخدم هذه الأمة » .

والسلام عليكم ورحمة الله

الرئيس : تلي عليكم قانون الموازنة مادة مادة وفصولها فصلاً فصلاً ، والآن من لا يوافق على هذه الموازنة بمجموعها وعلى قرار اللجنة المالية يرفع يده .
(فلم يرفع أحد يده الا الدكتور الحسيني)

الرئيس : اذن هل المجلس يوافق على مشروع الموازنة كما ورد من الحكومة مع توصيات اللجنة ؟
الجميع : موافقون (الا الدكتور الحسيني)

الرئيس : اذن اعلن ان المجلس الكريم قد وافق بالاجماع على قانون الموازنة العامة وفصولها لسنة ٦٢/٦١

كما وردت من الحكومة وكما أوصت بها اللجنة المالية وكما تليت الآن باستثناء نائب واحد لم يوافق عليها هو الدكتور داود الحسيني .

٥ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة

الرئيس : لم يبق لدى المجلس أي عمل اذن ان ما ورد في الارادة الملكية لهذه الدورة الاستثنائية هو مشروع قانون الموازنة ، وقد انجزت وعلى هذا ترفع الجلسة بدون تعيين موعد آخر للاجتماع .

سكرتير عام مجلس الأمة
نزار الرفاعي

رئيس مجلس النواب
الدكتور مصطفى خليفة

تعميم

احد ويوب هذا العدد واشرف على تنظيم ضبطه السكرتير العام الأستاذ : نزار الرفاعي
قام بتنظيم هذا الضبط السيدان : عدنان بعيون وخليل عصفور

ملاحظة :

- ١ - ينشر القانون من أول دخوله مجلس النواب حتى خروجه منه على ورق من اللون الاصفر .
- ٢ - ينشر القانون في جميع مراحل في مجلس الاعيان على ورق من اللون الاخضر .
- ٣ - ينشر القانون بالصيغة النهائية على ورق من اللون الاحمر .
- ٤ - ينشر القانون بالشكل المسحوب به من قبل الحكومة وبالشكل المرادود للحكومة باللون الاحمر .

الطبعة الوحيدة - صان

هكذا منذ الأصل

معالي رئيس مجلس النواب الاردني الاقنم

نمرض لمعالكم نحن مخاتير واضاء ووجوه اهالي غور المزرعة لواء الكرك ما يلي .

نظراً لكوننا اصحاب اراضي زراعية واقعة تحت الري فأتنا نجد صعوبة في المياه لعدم اصلاحها واننا نطلب الموافقة من مجلسكم الكريم اصدار القرار لتنفيذ طلباتنا الآتية :

١ - تصليح المياه التابعة من عين السكين بأراضي المزرعة وعميل اقية لها من الاسمنت خوفاً من ان تتسرب المياه الى باطن الأرض دون فائدة ملموسة .

٢ - سحب المياه من الحديقة للمزرعة بواسطة اقنية من الاسمنت وذلك لتوفير المياه بالحديقة وضياها في البحر الميت وذلك للاستفادة منها لسقاية اراضيها في غور المزرعة مع العلم باننا تقدمنا سابقاً بطلبات لاكثر من مرة وقد درست من قبل المختصين بمشاريع المياه ولا تزال منتظرين ابراز هذا المشروع لحسين الوجود والذي تم اجراء تخطيطه سابقاً وتخصيص مبلغ باسمه ولحد الآن لم ينفذ طالبين تنفيذ هذا الطلب .

٣ - فتح الآبار التي جرى اكتشافها وعملها بواسطة ادارة النقطة الرابعة وعددها ثلاثة آبار كائنه في غور المزرعة ومغلقة بعد تفجير المياه منها ولا تزال مغلقة دون فائدة ملموسة ايضاً كما اننا نطلب وضع مآثرات لضخ المياه من تلك الآبار .

٤ - تصليح وتسييد الطريق بين الكرك وغور المزرعة بالاسفلت لغاية غور الحديقة ليسهل علينا نقل نواتج اراضيها الزراعية وتسهيل مواصلاتنا حيث ان عدم اصلاح الطريق لما يكبدنا النفقات الباهظة من اثمان نواتجنا اجرة للسيارات لعدم صلاحية الطريق ومثالاً لذلك نرجو لفت نظر معاليكم ومجلسكم الكريم الموقر الى ان اجور النقل من الأغوار الشمالية للعاصمة عمان ستة دنانير اجرة السيارة الواحدة بيد ان اجرة السيارة من غور المزرعة او غور الصافي للعاصمة عمان بمقدار اربعين دينار اردني لرداءة المواصلات وعدم صلاحية الطريق نرجو تلبية هذه الطلبات وابراز لحين الوجود ما امكن نظراً لضعف حالتنا المادية والمعنوية وليس لنا بعد الله سوى معاليكم ومجلسكم الموقر في ظل حضرة صاحب الجلالة الملك حسين المعظم اينده الله آمين .

وتفضلوا يا صاحب المعالي بقبول اجل الاحترام .

التواقيع

مخاتير واعضاء ووجوه اهالي غور المزرعة لواء الكرك .

مشروع القوانين التي وردت على جدول اعمال مجلس الأمة للنظر فيها في الدورة الاستثنائية الأولى بموجب الارادة الملكية السامية مع بيان المراحل التي وصلت اليها

رقم العمل	رقم السجل	اسم القانون أو المشروع أو الاتفاقية	اعمال مجلس النواب	اعمال مجلس الاعيان
١	٥١٧	مشروع قانون الجزاء المدنية لسنة الثانية ١٩٦٢/١٩٦١	١ - احيل الى اللجنة الاولى في الجلسة الاولى من الدورة الاستثنائية الاولى المنعقدة بتاريخ ١٩٦١/٤/١٥ ٢ - بناء على قرار اللجنة الثالثة رقم (١) المؤرخ في ١٩٦١/٤/٢٠ ٣ - الدورة الاستثنائية الاولى المنعقدة بتاريخ ١٩٦١/٤/٢٣ الموافقة عليه كما ورد من الحكومة مع بعض الملاحظات والتواقيع ودفع الى مجلس الاعيان .	احال دولة رئيس مجلس الاعيان هذا القانون الى اللجنة الثانية بتاريخ ١٩٦١/٤/٢٤ للنظر فيه ولا يزال قيد دراسة اللجنة .

هكذا منه لأصل